بناء التعليم

للكاتب

اللواء . أحمد رجائى عطية

إهـداء

إلى كل من يهتم بمستقبل مصر .. مصر العزة .. مصر الكرامة .. مصر المحروسة التى كانت دائما فى مقدمة الأمم.

إلى كل من يؤمن أن القوة البشرية هى العصب الرئيسى لتقدم الأمة .. وهى من أهم الموارد الأساسية التى تؤخذ بها البلاد .. لأنها هى المحرك لكل شىء.

أحمد رجائى عطية

إصدار أول ٢٠٠٣
إصدار ثانى ٢٠١٠

كلمه للمؤلف

لم تكن هذه الفكرة وليدة لحظة بل هي نتاج أكثر من ربع قرن فى مجال التعليم الأكاديمى، والخبرة فى مجال التعليم من خلال مؤسستى التعليمية ومن خلال الاحتكاك بفئات المجتمع المختلفة وممارستى لمعظم المهن وأيضاً من خلال الاحتكاك بالتعليم الأجنبى .. ولا أدعى بأننى مفكر ولكنى من أبناء هذا الوطن العظيم الغنى بموارده وخاصة البشرية التى لابد من استغلالها الاستغلال الأمثل للنهوض بالوطن الذى طالما دافعت عنه فى الميدان والآن فأنا أضع فكرتى أمامكم ولا أحلم بتطبيقها بل مناقشتها لعلنا نصل إلى بناء التعليم بشكل مثمر يعود بالنفع على أبناء هذا الوطن مع مراعاة الأتى:

- مراعاة احتياج البيئة وطبيعة ثرواتها فى كل محافظة.
- إن سن العطاء يبدأ من ١٨ سنة – وهذا هو السن العمرى الذى يجب التخطيط له لمواجه الحياة والعمل.
- تعظيم العمل المهنى من خلال الإعلام ووضع الحوافز لذلك.
- عدم الإزدواجية فى التعلم للحفاظ على الهوية المصرية.

وذلك باعتماد مؤسسات مصرية لإصدار مناهج موازنة .. وهو ما يسمى بالتعليم الأهلى والموازى للشهادة الوطنية.

ونتمنى لمصرنا الحبيبة العزة والتقدم.

المقدمة

إن الحياة من حولنا تتغير وتتطور، ونحن مازلنا فى مكاننا لم نتحرك منذ مئات السنين فمنظومة المعارف والعلوم التى يتلقاها أبناؤنا الطلاب هى نفس المنظومة التى قدمها علماء العرب منذ عشرات القرون سواء فى اللغة وعلومها أو فى الكيمياء، والفيزياء والرياضيات والفلسفة مع بعض التغيرات البسيطة والمستحدثة .. وغيرها.

أما الأمم الأخرى التى بدأت تتحرك لتربط بين النظرية والتطبيق فى مجال المجتمع أخذت تتطور فى مجال العلوم والتكنولوجيا ومن ثم أخذت تتطور فى كل مجالات الحياة بل وأصبحت لها السيادة الاقتصادية والعسكرية .. ولم يكون ذلك إلا لأنهم اهتموا بالجوانب التطبيقية فى المعارف المختلفة (أنشطة علمية وثقافية) أكثر من الجانب النظرى.

كذلك كان لخروج الطلاب لسوق العمل مبكرًا سببًا فى زيادة إنتاجية تلك البلدان ومن ثم تقدمها وازدهارها، لذلك كانت تلك الرؤية لواقع التعليم التى تنادى بضرورة أن يكمل الطلاب تعليمهم خلال مشاركتهم فى سوق العمل فليس هناك ما يمنع أن يخرج الطالب من سن ١٦ سنة وقد اكتسب مجموعة من المعارف إلى جانب مهنه معينة يمارسها ليعمل كمساعد لمهنة حتى سن ١٨ سنة، ولمن أراد أن يكمل دراسته بعد ذلك ولديه الإمكانيات المادية والذهنية والقدرات المؤهلة أن يكمل دراسته المتوسطة ثم الجامعية وتكون تلك الدراسة بعد اجتياز الطالب لاختبار القبول فى الكلية أو المعهد التى يريد الالتحاق بها .. ومن ثم يكون الالتحاق بالجامعة ليس من خلال مكتب التنسيق والمجموع الذى حصل عليه الطالب عن طريق الحفظ والاسترجاع، وإنما عن طريق الإمكانات الحقيقية للطالب.

وهنا أحب أن أشير إلى أن هذه النظرة لواقع التعليم المنشود سوف تقضى تمامًا على شبح الثانوية العامة التى تمثل عبءً يثقل كاهل الأسرة المصرية، ويصيب الطلاب بحالة من الصراع النفسى والأرق. كذلك مما تجدر الإشارة إليه أن هذه المنظومة

التعليمية المقترحة لن تزيد من عدد سنين الدراسة للطلاب فعدد السنوات سيظل كما هو دون تغيير ١٢ سنة، ولكن يبقى أن بعض الطلاب يشارك فى العمل من سن ١٦سنة أو ما يسمى بالعمل التعليمى أو التعليم العملى والآخر يشارك عند سن ١٨سنة سواء للعمل أو الدراسة حسب القدرات وهذه قيمة لا يستهان بها تساعد فى رفع اقتصاد الأمة، وتحسين مستوى المعيشة للفرد ويقضى على التسرب من التعليم لمن يتعثر. وهذا لن يتأتى إلا من خلال تغيير أيديولوجية التعليم ككل، وأيديولوجية نظرة المجتمع للمهن المختلفة بحيث لا ينظر إلى بعضها على أنها مهن عليا وأخرى دنيا وإنما كل المهن سواء فالكل سواء فليس هناك فارق أدبى أو اجتماعى بين المحامى مثلاً والقاضى وحاجب المحكمة لكل واحد منهم عمله المعتبر به، وكذلك ليس هناك فارق أدبى واجتماعى بين الطبيب، والممرض، فلكلٍ دوره الذى يحتاجه المجتمع ويقدره.

أقصد بالفروق هنا الواجبات والحقوق من قبل الدولة سواء فى العلاج أو التجنيد أو الفارق الكبير فى الدخل .. وخلافه.

وكل ما سبق يحتاج إلى مساندة وسائل الإعلام المختلفة لتأصيل هذا الفكر ونشره، والتأكيد عليه. وكذلك يحتاج إلى مساندة مادية من الدولة لكنها سوف ترد إليها فى القريب العاجل من خلال مشاركة الخريجين المبكرة فى المهن الحرفية، والصناعية، وهذه المهن هى القاعدة الأولى التى يبنى عليها صرح الأمة ككل.

وفى هذا المجال تؤكد المنظومة كذلك على ضرورة أن تكون المناهج غير موحدة إلا فى الأساس القيمى فقط أو ما يسمى بالمواد القومية وهى اللغة العربية، والتاريخ، والجغرافيا والتربية الوطنية أما بقية المنهج فيجب أن يرتبط بكل مجتمع حسب طبيعته الساحلية أو الزراعية أو الحرفية أو الصناعية أو التجارية كما فى محافظات البحر الأحمر، والدلتا، ودمياط، والقاهرة، وبور سعيد .. ألخ.

وخلاصة الفكرة أننا نريد خريجًا يلبس (الأفارول) لا خريجًا من أصحاب (الياقات البيضاء) خريجًا يشارك بيده فى دفع عجلة التقدم للأمام لا خريجًا تتكدس بأمثاله الوزارات والمؤسسات وراء المكاتب.

فمن المعلوم اجتماعياً أن سن العطاء يبدأ من ١٨سنة إلى ٢٨سنة فإذا بدأ الإنسان يعمل عند بداية هذا العمر .. فإنه سيتعود على العطاء فى الحياة والعمل – وكلما ارتفع السن قلت القدرة على مزاولة هذه القيمة وهى قيمة العطاء وإذا وصل سن ابتداء العمل إلى منتصف هذا العمر أى عند سن ٢٣ سنة يبدأ العطاء يقل إلى أن ينتهى بشكل سلبى بعد هذه السن .. وبدلا من أن يقول الشباب "أنا عايز أعطى" يكون شعاره "أنا عايز آخد" .. وليس هنا مجال التحليل والشرح .. للأسباب التى توصل الشباب إلى هذه الحالة.

لذا وجب تأهيل الشباب على أن يقابل الحياة والعمل والاعتماد على النفس عند سن ١٨ عام.

أن الهدف الرئيسى من التعليم هو المعرفة. سواء أكانت هذه المعرفة للممارسة أم الاحتراف .. أو للإضافة الثقافية والسلوكية. والغرض النهائى من المعرفة .. هو نفع النفس والمجتمع والوطن من خلال آداب وأخلاقيات الأديان السماوية.

كما أن الغرض من التعلم هو تأهيل المواطن ليكون منتجًا لنفسه ولأهله ولوطنه – ومن هنا يجب مراعاة البيئة المحيطة والمستوى الإقتصادى لتوجيه الشباب إلى التعلم المناسب لبيئته المحلية فمثلاً أبناء محافظة دمياط يحتاجون لنوع من التعليم يكسبهم القدرة على الابتكار فى مجال الأثاث وأحدث الديكورات العالمية وكذلك أبناء الغردقة، وشرم الشيخ وأسوان يحتاجون إلى تعليم يهتم بصيد الأسماك وحفظها وتصنيعها وكذلك السياحة .. ولكل مهنة المستوى الأدنى والمستوى الأعلى للدراسة.

ولكن ليس كل النشء متساويًا فى القدرات الذهنية أو القدرات الحرفية – ولذا وجب مراعاة ذلك فى التقييم والتوجيه بالنسبة للنشء كل حسب قدراته وميوله.

فكما أننا ندعو إلى احترام مبدأ تكافؤ الفرص فإننا كذلك ندعو إلى مبدأ إتاحة الفرص وعدم حرمان أصحاب القدرات الخاصة من الأخذ بأيديهم والاستفادة من تلك المواهب وكذلك إطلاق مبدأ إتاحة الفرص لذوى الاحتياجات الخاصة وصعوبات التعلم.

وقد يتطرق إلى القارئ فى القول أن هناك مدارس تجارية وصناعية وزراعية .. لهذا الغرض ولكن ليس هناك ديناميكية فى التخطيط أو جدية فى التطبيق سواء من ناحية المعلم أو الإمكانيات أو الأسلوب أو إعداد الدولة لهذه الكوادر.

النظرية والثقافة

هل علم الاجتماع هو فلسفة للقيم والمبادئ وتم وضعها فى قوالب للأنماط البشرية وتفنيدها .. وذلك اهتماماً من بعض العقول المهتمة بالبشرية .. أم هى واقع من الأنماط والتصرفات البشرية للمجتمع نتج عنها هذه الآراء الفلسفية.

أم أن هذا من ذاك .. وذلك من هذا؟

أم هى قصة الدجاجة والبيضة!!

حتى أن السلوك والشرائع فى الإسلام .. وهو خاتم الشرائع والسنن .. قد نزلت إلى البشرية تدريجيا سواء فى القرآن الكريم نفسه .. أو متسلسل من الكتب السماوية المتعاقبة.

إن الرأى أو النظرية وحدها لا تكفى لتغيير مجتمع .. ولكن المعايشة بشكل ما .. أو الممارسة المتدرجة هى التى تظهر وتكون الشكل الإجتماعى بغض النظر عن أن هذه النظرية قالها الفيلسوف فلان أو نظرية فى علم الاجتماع شرحها آخر.

ومن هنا تظهر أهمية وخطورة التعليم فى الأمة – فإن التلقين والمعايشة هو أحد مظاهر ومقومات التعليم ومنه تأتى أهمية ما يتلقنه ويتعايش به أطفالنا وشبابنا.

وقد يكون التعليم هو تلقين المعلومة أو المعرفة إلى الغير .. ولكن لا جدوى لذلك إلا فى ممارسة وتفعيل هذه المعلومة وهو ما يسمى بالنشاط سواء العلمى أو الفنى أو الرياضى .. وتكرار هذا النشاط هو ما يسمى (التدريب) .. والتدريب هو تأصيل الشىء داخل النفس البشرية.

فهناك فرق كبير فى أن يتعلم الشخص معلومة وبين أن تمارس هذه المعلومة وتنشيطها من وقت لآخر .. وهذا هو الفرق بين التعليم والتدريب.

كمـا أن الأجـواء المحيطـة بأبنائنـا هـى المعايـشة الحقيقيـة والمعلـم الأول لهـم .. لذا فإن الحفاظ وتنقية كل ما هو محيط بهم هو ما يجب مراعاته فى المقام الأول.

إن التعليم والتدريب وحدهما لا يكفيان داخل المؤسسات التعليمية .. بل إن أجهزة الإعلام وما يعرض فى الفضائيات واستخدامات الكمبيوتر والصحافة والسينما .. كلها عناصر يجب أن تدخل فى موسوعة التعليم والتربية .. فيجب أن توضع هوية وآداب عامة لهذه الأدوات لأنه لا سيطرة على معظم هذه الأدوات إلا من خلال هوية وتقاليد معينة للوطن وإفشاء العزة والكرامة والحياء ضمن مقومات وتقاليد هذه المؤسسات وذلك كله ليس لتربية وتنشئة الأطفال والشباب فقط .. بل وللكبار وللمجتمع ككل.

وكذلك النظر بعين الاعتبار على من هم قائمون على تعليم وتربية النشئ.

هل هم أجانب !! بثقافاتهم المختلفة.

هل هم من متطرفى الفكر الدينى أو العرقى!!

إن التعليم والتربية يجب أن توضع فى أيدى أسوياء قومياً وفكرياً وعقائدياً .. حيث إن هذه العناصر هى الطرف القوى والمؤثر فى التنشئة.

لذا يجب أن توضع العلوم الإنسانية والإجتماعية فى مقامها المناسب فى السلم التعليمى وخاصة ما قبل الجامعى وبدرجة أكبر فى كل ما هو له باع فى العمل الإعلامى والتربوى .. ولكن بشرط أن يكون القائمين عليه بدرجة مواطن سوى.

إن التركيز على إظهار هوية مستقلة للشخصية المصرية هو فى المقام الأول واجب قومى وخاصة أن ثقافتنا لها جذور ومحدده المعالم تاريخياً وجغرافياً وعقائدياً من ثقافة تمتد ٧٠٠٠ عامًا.

ولا مانع من أن تستفيد من الثقافات الأخرى وأضيف إلى ثقافتنا ما هو مفيد .. ولكن لا تعتنق ثقافة الآخر بالشكل الذى يلغى ثقافتى.

أننا نجد ذاتنا فى البعد عن النظريات التى يتوارثها المثقفين والتى تقف فاعلية هذه النظريات عند حد جفاف حبر كتابتها .. وكانت أعلى هذه الأصوات تنادى بقرب ثقافتنا من الثقافة اليونانية والرومانية وبالتالى ثقافة الغرب .. ونادى بذلك ابن رشد وابن سيناء وغيرهم من الفلاسفة العرب، وعظمها بعد ذلك فريق من المثقفين المعاصرين أمثال د.طه حسين وغيره – وخالفهم فى ذلك الإمام الغزالى ومن بعده من المعاصرين أمثال عباس محمود العقاد والذى أوضح وجسد من بعده هذه النظرية الدكتور عثمان أمين بنظرية تسمى (بالنظرية الجوانية) .. وأننى أرى أن هذه النظرية هى الأقرب إلى الحقيقة التى تعيشها الشعوب .. ألا وهى أن الواقعية والمعايشة هى التى تفرض نفسها .. وبالتالى هى التى تكون ثقافة الشعوب.

وقد ظهر ذلك جليا عندما هاجر الكثير وخاصة المثقفين إلى الجزيرة العربية ولكنهم عادوا بإسلام المظهر .. وموبيقات الجوهر .. وهذا ما يعيشه الوهابيون فى بلادهم .. فإن كل ما هو ظاهر شىء وداخل البيوت أو المصالح والعمل أو عندما يكونون خارج بلادهم شىء آخر.

وكذلك عندما تخاذلت الرقابة أمام أفلام العنف النفسى والجسدى .. فصارت معايشة هذه الأشياء ضمن ثقافة الإنسان المصرى.

ماهو التعليم

التعليم هو المعرفة والثقافة للنشىء والشباب والشيوخ لمواجهة الحياة بما فيه الخير لأنفسهم وللغير وبالتالى للوطن أجمع .. وذلك بما يحقق التوازن الاجتماعى والمادى لأبناء مصر وحفظ ترابها للعزة والكرامة بين الأمم الأخرى فلا يسمح لدولة مهما كانت أن تستذل الوطن وحتى لا تظلم فئة قليلة الكثرة من هذا الشعب .. فيعيش البعض فى الضنك الذى ليس بعده وتستمتع القلة وتستأثر بنعيم هذا التراب ليبدد المال فى الغرائز والشهوات .. وتمتهن فيها الكرامة وتبتذل الفضيلة.

إن التعليم وحده هو الذى يحقق الحرية والحياة الديمقراطية ويجعل الأمور سوية بين أبناء الشعب والذى تعلمه من خلال التنشئة من حقوق له وما عليه من واجبات.

فليس من المعقول وبعد ممارسة أكثر من نصف قرن لمجانية التعليم وفتح التعليم على مصارعيه للجميع بأن يكون معظم خريجى هذه الأمة من الجهلاء .. ولم لا ومدارسنا وكلياتنا تخرج شبابها وهم غير مؤهلين لعمل ما بعينه .. وتفقده أجمل حياه عمره فيما يسمى بالتعليم المبنى على الحفظ والتلقين لمواد لا تفيده فى حياته العملية بدليل أن الحكومة الآن تعيد تأهيل الخريجين للعمل .. ووصل التعليم إلى ما وصل لنوع من التجارة والذى اعتبره أنها تجارة فى أعز الأعضاء البشرية للمواطن وهى إفساد العقل وسرقة الضمير وبعثره الكرامة من خلال السطحية والغش والدروس الخصوصية.

ومع الأخذ فى الاعتبار أن الغرض من التعليم هو الإنتاج وتطوير هذا الإنتاج واستحداث ومواكبة الخيال العلمى على اعتبار أنه منتج نفعى للبشرية .. فإن درجات التعليم يجب أن تتدرج بين العامل الفنى والعالم المخترع وما بينهما من

درجات فنية وعلمية .. توجه إليها الطاقات البشرية كل حسب قدراته الجسدية والعقلية والوجدانية التى تشكلها ثقافة الطفل والصبى والفتى – والتى يكون قد اكتسب عند هذا السن الوجدان العام المؤثر فى حياته .. حيث من الصعب تغيير هذه الصفات وتصبح هى المؤثرات فيمن حوله وليس العكس .. وهو ما يسمى بسن الفتوه أو بداية الشباب.

وسن الفتوة هذا يبدأ من سن الصبا أى بعد التعليم الأساسى إلى سن مرحلة الثانوى حتى السنوات الأولى من الجامعة أو نهاية التعليم المتوسط (الفنى) – حيث يجب أن يبدأ عند هذه المرحلة سن العطاء .. أى العمل وهو يتراوح بين عمر ١٨– ٢٠ سنة.

ولكن كيف نوجه أبناءنا إلى نوع ودرجة التعليم .. وكان أقدر من أوجز ذلك فى كتاباته وهو الدكتور طه حسين فى كتاب مستقبل الثقافة فى مصر .. حيث قال بالنص. (الحق فى الشىء .. شىء – والقدرة على الاستمتاع به شىء آخر). وفسر ذلك بقوله أن من حق الناس جميعا أن يأكلوا ما يتاح لهم من الطعام ولكن من الناس من لا يستطيع أن يستمتع بهذا الحق استمتاعا مطلقا .. لأنه لا يجد من صحته أو من قوته ما يمكنه أن يستمر فى هذا اللون أو ذاك.

فلكافة الأطفال المصريين لهم أن ينتظموا فى التعليم العام حتى نهايته .. وفى نفس الوقت يجب على الدولة أن تفرغ العملية التعليمية عند مراحل معينة لتستقبل من ليس له فى الدرجات الأعلى من التعلم إلى تعليم وثقافة أيسر تؤهله إلى عمل ما يفيد به نفسه ووطنه ويترك المجال لمن هم يقبلون تعلم وثقافة أعلى .. ونقول هنا أن ذلك ليس له بدخل أسرى .. أو طبقته التى نشأ فيها .. وإنما من فطرته التى فطر عليها وطبيعة الصبى وما جبل عليها.

إننا إن لم نتبع ذلك الأمر فإن الوطن سيفقد كثيرًا من عَصَبِة المُنتج وهو الشاب الزراعى والصناعى والحرفى .. وله أن يكمل دراسته فيما بعد ولكن بعد أن يمارس عمله وأن يكون تكملة دراسته فى نفس الشىء المهنى الذى مارسه ولكن بجرعات بسيطة مؤهلة لنفس العمل.

ويجب على الدولة توفير أوجه العمل لهؤلاء الفتية وتقوم بالصرف ومؤازرة هؤلاء حتى يتمكن من الإنتاج والذى سيعود على الدولة بالنفع .. فما أكثر الأراضى القاحلة فى وطننا والحرف التى تطلب المزيد كماً وكيفاً والتى تراجعت حتى بدأت بعض المصانع فى جلب العمالة من الخارج وبدأ صاحب العمل فى الاستغناء عن الحرفى الوطنى إذا توفر له البديل من خارج البلاد.

وقد تكون المصانع الكبيرة والمتوسطة فى مقدور الدولة ورجال الأعمال – ولكن الورش الحرفيه فهى فى منتاول ومقدرة الجميع.

وكذلك الزراعة فإن قيراط من الأرض تقام عليه صوبه زراعية تعادل ستة قراريط أى أربع صوب تساوى فدان زراعى وما يصاحبه من وفره المياه.

لذلك يجب تغيير ثقافة العمل للجميع تغييرًا جذريا.

الغرض من التعليم

يجب على أبناء الوطن الواحد أن ينصهروا فى بوتقة واحدة لينشأوا أخوة متحابين فيما بينهم ومتعاونين دائما على الكرامة والرفعة وعزة الوطن .. ولا يبخلوا بالنفيس من الروح أو بالمال للذود عن تراب هذا الوطن.

وأن يكسبهم التعليم قيماً وسلوكًا حميدًا لها طابعها الدينى وهذا يتطلب جهدًا كبيرًا فى اختيار وتدقيق مواد العلوم الإنسانية والاجتماعية .. حتى يحيا الشباب حياتهم وهم فى إنسجام يتكامل فيما بينهم من ناحية العقائد القويمة والعادات الحميدة المكتسبة .. وحتى المظهر العام فيجب أن تكون من عاداته أن يكون هناك شبه توحيد عن قناعه وخاصة من ناحية المظهر والجوهر فى الأماكن العامة – فإنه ليس من المعقول أن يكون هناك شعب وهو فى حالة شبه كرنفال .. فإذا دخلت عيادة طبيب أو محل بقالة أو مول كبير .. فإنك ستشاهد أشخاصًا فى ملابس عدة وهذا مما يدل على أن التعليم لم يخلق أو ينشئ ثقافة عامة أو هوية لشعب بأكمله .. وترك كافة الثقافات تلعب وتموج بشعب له مقوماته التاريخية.

لقد تركت لنا آثارنا التاريخية سجلاً كبيرًا مسجل على الحوائط والمعابد يعكس تقاليد وثقافات لنا .. ولكننا لم نكتشف أو نشاهد أبدا كرنفالاً أو اختلافات فى الملابس .. بل هناك شكل موحد للبس ونمط متقارب فى العمل والحياة رغم اختلاف الفروق الزمنية بين هذه الآثار .. إلا أن هناك تناغمًا بين الأفراد والطبقات.

كما أن الشعوب المحيطة بنا عربية أو غربية لها حد أدنى للشكل والمظهر العام.

إننى لا أطالب ولا أنادى بالفاشية أو النازية .. ولكن الحد الأدنى لتوحيد الثقافة الوطنية فى المعايشة.

أن عدم خلق وإيجاد هوية تعتز بها أنعكس ذلك على كل حياتنا سواء الملبس والفنون والعمارة واللغة والمسميات مما جعل وضع الدولة على أولى مبادئ الطبقية .. واللاهوية. قد يكون ما سبق تقديمه هو الهدف الأول من التعليم أما الهدف الثانى للتعليم هو أن بتدرج التلميذ فى التعليم إلى أن يصبح شابًا مؤهلاً لأداء عمل مناسب لإمكانياته الذهنية والصحية وأن يكون مؤهل لذلك فنكسب أيدٍ عاملةً فى وقت مبكر .. وأن يكون التعليم العالى بعد ذلك مفتوحاً للكافة وفى أى مجال بعد أن يتقدم لنظام التعليم العالى من خلال مسابقات للالتحاق بهذه الكليات .. فى أى وقت وأى عمر كان مادام يمارس عملاً ما.

وفى هذه الحالة يجب أن يتحمل الشاب تكاليف تعليمه عدا الطبقة المتميزة ذهنياً وفكرياً. وكما أن الغرض من التعليم هو تأهيل المواطن ليكون مفيدا لنفسه وبالتالى إلى بلده ووطنه – فإنه يجب تقنين التلاميذ فى كل مرحلة وتوجيههم إلى القدرات المناسبة ذهنيا وبدنياً وفنياً لينفع نفسه ووطنه .. وذلك بالتعاون مع الأهل.

كما يجب مراعاة الفئة المتميزة فى التعليم العالى وفتح مجال البحوث والتقنيات أمامهم. قد كان قديما بأن المعلوم أن التعليم الحكومى أقدر وأكفأ من التعليم الخاص .. ثم بدأت هذه الميزات تتبدل إلى أن تفوق معظم التعليم الخاص عن الحكومى .. وهنا يكمن الخطر بأن يشعر الشباب بالطبقية وهو فى هذا السن المبكر سواء فى كفاءة التعليم أو الإمكانيات المادية.

أنواع التعليم

قد يتطرق للقارئ بكلمة أنواع التعليم .. بأنه فيما هو دارج من تعليم عام أو فنى أو خلافه .. ولكنى أتكلم بشكل أشمل متعلق بالفكر العام لتنشأ الدولة لشبابها والأهداف البعيدة المدى والمطلوب الوصول إليها.

نحن شعب لنا الحق فى أن ننعم بالحرية! .. نعم.

أن الحرية الداخلية قوامها الديمقراطية !

والحرية الخارجية قوامها الاستقلال!

الاستقلال فى اتخاذ القرار .. والاستقلال فى تحريك ونوعية الإنتاج وبالتالى الاستقلال الاقتصادى .. أى الاستقلال فى ترابنا.

وهذه الحريات لا تتواجد أو تعيش إلا إذا تواجدت القوة التى تحميها – ولا تتواجد هذه القوة إلا فى ثقافة الحس الوطنى للدفاع عن عزة وكرامة هذا التراب المصرى بالقدر الكافى لمن هو عدونا حتى الصديق يجب العلم أنها صداقة منافع .. وهذه الثقافة لا تقل أهمية عن أهمية التسليح والتدريب عليه .. لأنها تمثل وجدان البلد.

ومن هنا تظهر أهمية أن يكون التعليم وطنى بالدرجة الأولى .. ولا يسمح بأى تعليم مخالف للسيادة الوطنية وخاصة ما هو منوط بالتعليم الأجنبى لأنها بالدرجة الأولى توجد ازدواجية فى العقيدة .. كما أنه ليس هناك بلد تحترم نفسها وتعتز بسيادتها وتقر أى دراسة لمناهج أجنبية على أرضها.

ولـيكن مبدأنا الأول فى التعليم هو غرس عقيدة الدفاع عن الوطن وحب وعشق الاستقلال والذود عن الوطن.

وثانيا غرس مفاهيم أن التعليم السليم واختيار الخط المناسب فى التعليم هو رفع لشأن اقتصاد البلد .. حيث أن المفاهيم المغروسة فى الشباب الآن أو بين الأهل .. هم الذين يوجهون أبنائهم إلى دراسة المهن الخدمية .. مثل الطب والهندسة والسياحة والأعلام

وخلافه .. والبعد كل البعد عن المهن الحرفية أو التقنية – وبالتالى فإن هذا النوع من التعليم لا يولد اقتصاد قومى سليم – حيث أن الإنتاج يعتمد بالدرجة الأولى على الحرفية وبالتالى يولد اقتصاد حر وتعتمد الدولة على ذاتها .. وبالتالى نكون فى دولة ننعم بالحرية والاستقلال من التحكم الأجنبى فى قوت وضروريات الحياة للمواطن العادى.

ولكن لا نلوم إلا أنفسنا إذا أتجه الشباب إلى الدراسات العليا .. لأننا كدولة نوجد التفرقة الاجتماعية بين المتعلم تعليم فنى والذى أكمل دراسة إلى التعليم العالى وللأسف معظمها مهن خدمية ومكتبية .. وذلك فى صور وإجراءات تحقر من ذلك وترفع من الآخر.

ومثال ذلك ما يتم بالنسبة للتجنيد أو التأمين الصحى أو الاشتراك فى النقابات.

ولكى نشجع ذلك يجب إلغاء أى من هذه الفروق البينية .. بل والوقوف بجانب هؤلاء بدعم المشروعات الصغيرة أو دعم الزراعات المخصصة للشباب .. لأنها أخيرًا هى ناتج قومى للدولة ويقضى على البطالة والضياع بين الشباب .. بل يجب أن يصل هذا الدعم إلى خلق مدن جديدة سواء صناعية أو زراعية والخروج من الشريط الأخضر لمصر إلى الصحراء وخاصة ما يخص ويدعم أمننا القومى وبالذات سيناء.

هذا من ناحية أنواع المهن والعمل المتعلق بالتعليم والدرجات العلمية له.

ولكن هناك تقسيم نوعى آخر أشد خطرًا وهو التقسيم النوعى للثقافة أو العقائد.

فلا يصح أن يكون على تراب الوطن أى نوع من التعليم الأجنبى للمصريين لأنه اعتداء على السيادة المصرية–وهذا لا يعنى أننى أتجاهل تعليم اللغات ولكنى أحبذه بشدة ويجب ألا يقتصر على الإنجليزية والفرنسية فقط – بل إلى لفه كل بلد متقدم صناعيا.

فلا يصح أن يكون على تراب الوطن أى نوع من التعليم الأجنبى للمصريين لأنه اعتداء على السيادة المصرية – وهذا لا يعنى أننى أتجاهل تعليم اللغات ولكنى أحبذه بشدة ويجب ألا يقتصر على الإنجليزية والفرنسية فقط – بل إلى لغة كل بلد متقدم صناعيا.

وفى نفس الوقت يجب أن يكون هناك جهاز كامل منتشر فى كافة القطاعات وذلك للقيام بنهضة كبيرة فى مجال الترجمة إلى اللغة العربية حتى نصل إلى أن مراجعنا العلمية تكون باللغة العربية وكذلك دراساتنا العليا .. فنحن لسنا أقل من ألمانيا أو فرنسا وغيرها والذين يقفون على أحدث الاختراعات والبحوث من خلال الترجمات بجانب إصداراتهم .. بلغتهم القومية.

ولا يصح أن يكون هناك مدارس تحت مسميات عقائدية أو دينية مثل إسلامية أو قبطية وخلافه.

أما بالنسبة للتعليم الأزهرى والذى وصل به الحال إلى النمطية وإلى الحصول على شهادة التعليم الأساسى أو الثانوى وأصبح ذلك هو الهدف أو الغرض الأساسى من هذه المدارس وأن الغرض الذى أنشأت من أجله هذه المدارس توارى تماما .. وحتى لو أردنا أعداد شبابا وكوادر للمساهمة فى الحفاظ على الدعوة الإسلامية من خلال الأعمال العادية .. فإننى أعتقد أن هذه المدارس وبهذا الأسلوب وبهذا الكم ليست الطريقة المثلى لذلك! .. فأين الموهبة؟

وأين السمات الشخصية؟ .. وأين الصفات المؤهلة لذلك؟

الدولة والتعليم

أى دولة فى العالم تكونت من مقومات .. سواء كانت هذه المقومات جغرافية أو تاريخية نتيجة تكتلات بشرية جمعتهم أسباب اقتصادية وأمنية فيما بينهم.

وتكون قوة هذه الدولة فى قوتها البشرية .. ومقدار الخامات الأولية التى تتمتع بها الدولة ومصادر المياه المتوفرة لديها.

واعتقد أن مصر فى مقدمة بلاد العالم التى تتمتع بهذه المقومات مجتمعة.

واعتقد أيضا إنكم معى فى أن القوة البشرية هى المحرك الأساسى لكل شىء بالدولة .. فلا قيمة لخامات أولية أو مصادر مياه وما تجلب هذه الخيرات من غير قوة بشرية مؤهلة لذلك ومهما تعاظمت هذه الخيرات فلا قيمة لها من غير قوة بشرية تحميها وتدافع عنها وتصونها والحماية هنا تحتاج إلى يد فى العمل .. وإصبع على الزناد.

كما أن هذه الخامات تحتاج إلى عقول بشرية لتدويرها وتطويرها وتصنيعها لتكون ذات قيمة اقتصادية عاليه.

وهنا تظهر قيمة القوة البشرية للدولة وعقولها البشرية .. بل أن هناك دول بلا خامات أولية أو مقوماتها .. ومع هذا صارت فى مقدمة الدول المنتجة والمصدرة لمختلف الصناعات .. واكبر مثال على ذلك هى دولة اليابان.

وبما أننا اتفقنا على أن القوة البشرية هى الممولة لكل شىء .. ألا وهو الإنسان وهو ظل الله فى الأرض – لذا يجب على الدولة أن تضع كافة الإمكانيات لتضع قوتها البشرية فى المكان المناسب وفى الوقت المناسب وهذا لا يتأتى إلا بالتعليم والثقافة وموازى لهذا الاهتمام هو الاهتمام بالبحوث العلمية والإنسانية.

الإنسان له سن للتعليم وسن للعطاء وآخر للإبداع وهذا يتوقف على درجته العقلية والبدنية.

لذا وجب على الدولة حساب ذلك بدقة حتى يكون إنتاجها البشرى فى أوج قيمته لأن هؤلاء الأطفال والشباب هم الذين سيبنون مستقبل الأمة.

كما أن العقلية المصرية تتميز بالبداهة والرقى فى تفكيرها وتحليلها والتاريخ شاهد على ذلك منذ القدماء المصريين فى علوم الهندسة والطب والفلك ومن أوائل البلاد التى ظهرت فيها التوحيد وفكرة التوحيد .. ومن البلاد الأولى التى نظمت فيها إدارة الحكم والزراعة والصناعة والتجارة – وفى العصر الحديث وقبل وبعد القرن العشرين كانت مصر هى التى تعلم جيرانها وتعالج أبنائهم وهى التى خططت وأقامت المدن والعمائر .. بل وأنقذت بلاد عربية كثيرة من اندثار اللغة العربية.

أن العقلية والمهارة المصرية كانت دائما مطمع من الدولة الاستعمارية والغازية .. فكم من العقول والمهرة استجلبهم الغزاة إلى بلادهم ليكون المصرى هو المعلم لهذه الفنون وآخرهم الدولة العثمانية حيث استولت الإستانه على الكثير منهم – والآن ومع التقدم العلمى الرهيب بدأت من فترة بعض الدول الكبرى فى الاستيلاء على عقولنا المتميزة لتساهم فى تقدم أبحاثهم وبالتالى دولهم.

لذا يجب على الدولة أن تضع كافة الإمكانيات التى تؤهلها بأن تثقف وتعلم أبنائها جيلاً خلفا لجيل وتعد أبنائها لمواجهة الحياة بعد أن تعده أعدادًا سليما.

وبجانب التعليم يجب أن تعد الشباب تنشأة صحية سواء بدنيًا أو نفسياً.

ونحن نعلم جميعًا أن عقولنا المتميزة أصبحت مطمع من كثير من الدول .. لذا وجب الحفاظ عليها بالاهتمام بالبحوث والتطوير .. حتى لا تهرب هذه العقول للبحث عن التطور فى الخارج تحت إغراء الإمكانيات المتاحة والاهتمام العلمى والبحثى.

أن الجامعات الأجنبية بمصر وبأساتذتها الأجانب ما هم إلا سماسرة لاكتشاف العقول النابهة وهى مازالت فى هذا السن المبكر .. لتثقيفه الثقافة المناسبة وإرساله فى بعثات مجانية لبلادهم .. ويصل ذلك إلى استقطابه خارج الوطن فى مجال الدراسات العليا ثم البحوث والاختراعات.

يبقى سؤال مهم خاص بالدولة والتعليم!!

هل الدولة مسئولة ماديًا عن جميع مراحل التعليم؟

إذا قسمنا التعليم ما قبل الجامعى إلى ثلاث مراحل وكل مرحلة أربع سنوات دراسية.

فإن الدولة مسئولة بالدرجة الأولى عن التعليم فى المرحلة الأولى (الابتدائية) والمرحلة الثانية (الإعدادية).

أما المرحلة الثالثة وهى (الثانوية) أربع سنوات فإن المرحلة الأولى منها:

(سنتان) مسئوله مسئولية تضامنية مع باقى مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لإخراج كوادر مهنية يتمكن منها الطالب العمل كمساعد للمهنة التى سيتعلمها.

أما (العامين) الحادى عشر والثانى عشر فإنها مسئوله عن المتميزين فقط وكذلك بالتضامن مع المؤسسات العامة والخاصة .. السابق شرحه هو المفروض لكافة المواطنة .. ولكن هناك فئة قادرة على مواجهة أعباء التعليم ولكن بنسب متفاوتة .. فيجب على الدولة أن تساهم مع المدارس الخاصة فى تحمل نسبة من المصروفات وذلك حسب قدرة كل فئة بعد أن تقسم التلاميذ والمدارس إلى شرائح.

أما مرحلة التعليم العالى فإنه يجب أن يكون مدعم وليس بالمجان المطلق إلا الفئات المتميزة عقليا أو رياضيا.

لقد ذكرت مسبقاً كلمة المؤسسات الحكومية والخاصة وأحب أن أشرح هنا أن وزارة التربية والتعليم غير قادرة على القيام بالعملية التعليمية وحدها .. ولكن يجب أن تشارك وتساهم كافة مؤسسات الدولة فى العملية التعليمية سواء بالمال أو بمنشآتها ومعداتها على أن يخصم ذلك من الأعباء الضريبية بنسب متفاوتة أو بتسهيلات ائتمانية فى البنوك لتطوير المصانع والمنتجات وخلافه.

وعلى سبيل المثال فإن المؤسسة العسكرية بما فيها من مراكز تدريب وورش وإنتاج حربى قادرة على استيعاب الكم الوفير للمساهمة فى تعليم الحرف والمهن المختلفة –

وكذلك كافة القطاعات فى المؤسسات الحكومية – وعلى سبيل المثال فى القطاع الخاص .. فإن أى منطقة صناعية قادرة على استيعاب آلاف التلاميذ للتدريب على أن تستكمل الدراسة العادية للتلميذ فى فترة مسائية – وهذا يخص الفئة (أ) من مرحلة التعليم الثانوى وهى السواد الأعظم من الدارسين والذى يتخرج بعدها التلميذ فى السادسة عشر كمساعد لمهنة أو حرفه – بل أنه من الممكن أن تجتمع بعض المصانع بعضها البعض لإقامة مدرسة تخدم صناعتهم وتتولى الدولة فى أقامة هذه المدرسة ليقوم بتدريس الجزء النظرى من هذه المهن بجانب العلوم القومية والإنسانية على أن يتولى وضع المناهج الفنية مع خبراء من التعليم .. وبذلك يوجد نوع من التعليم يسمى بالتعليم الأهلى وعلى الوزارة أن تساعد فى هذا النوع من التعليم وتشرف على قومية هذه المدارس وأن تساعد الدولة فى ذلك برفع نسبة من الضرائب على المصانع والمؤسسات المعنية فى سبيل أخراج جيل يتعلم ويتوارث المهن من هم قبله.

هذا النوع من التعليم مصرح به فى القانون ١٣٩ (قانون التعليم الخاص) الباب الثانى .. بند (حـ).

– الخلاصة .. أن القوة البشرية هى أهم دعائم بناء الوطن .. لذا وجب أن يكون تأهيل هذه القوة من أولى اهتمام الدولة لوضع هذه القوة فى المكان المناسب والوقت المناسب .. والحفاظ على هذه القوة.

– أن لا تترك مجانية التعليم للمطلق بدون روابط.

– مساهمة جميع مؤسسات الدولة العامة والخاصة فى العملية التعليمية.

– إيجاد ما يسمى التعليم الأهلى سواء الموازى للتعليم الفنى أو التعليم العام وهذا مصرح به فى القانون ١٣٩ فى الباب الثانى (ما هى المدارس الخاصة) فقرة (حـ).

وذلك كله بتواجد وإنشاء مؤسسات تعليمية تعتمد على وضع أنواع من التعليم الغير تقليدى بعد اعتماده من وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى المعينة بالأمر مثل

الصناعة والزراعة .. على أن يسمى هذا النوع من التعليم باسم التعليم الأهلى. وأن يدخل بشهاداته ضمن السلم التعليمى حتى التعليم الجامعى.

وما التعليم الأهلى إلا مؤسسات أو جمعيات أهلية لكونه من أفراد أو كيانات تعليمية يكون لها حق وضع منهج تعليمى بمواصفات خاصة تساعد على تحقيق الهدف من التعليم.

مثلث التعليم

المدرس – التلميذ – المادة العلمية

المدرس

وهو العصب الرئيسى والعمود الفقرى لإعداد نشىء يكون له من العلم والمعرفة والسلوك بما يفيد نفسه ووطنه.

لذا وجب اختيار من سيقوم بهذا العمل وليس العكس ومن هنا يجب وضع اختبارات للمتقدمين لتأهيلهم للعمل كمدرسين لا تقل حساسية عن من سيقومون بعمل له صفة الأمن القومى والكليات العسكرية .. ألا وهو تربية النشىء.

ولكى تكون هذه المهنة جاذبة للشباب للانضمام إليها .. وجب أن توضع إغراءات ومميزات لهذه المهنة .. فلا أقل من يحدد له مكافأة أثناء الدراسة .. وأن تكون الرواتب مميزة .. وأن تضمن له الدولة سكن وخصم فى المواصلات العامة ونسبة خصم فى حالة دراسة أبناءه مستقبلاً فى التعليم العام أو الفنى أو الجامعى .. فليس من المعقول أن من سيقوم بتعليم أبناء الآخرين أن لا يتمكن من توفير تعليم لأبناءه.

لكن متى يتم اختيار التلاميذ لتأهيلهم لكى يكون معلماً؟

وأقول أن بعد انتهاء المرحلة الإعدادية وبدأ مرحلة الثانوى (٤سنوات) يبدأ باختيار الدارسين لتأهيلهم لكى يكون معلماً .. بحيث أن يبدأ لمواجهة حياته العملية للتدريس وكمعلم فى سن الثامنة عشر.

يؤهل الطالب فى هذه الفترة (ثانوية ٤ سنوات) لكى يكون خريج قادر على تدريس مرحلة الحضانة حتى الرابعة الابتدائى وهى المرحلة الأولى من التعليم وهى ٦ سنوات الدراسية تقسم إلى مجموعتين الأولى من أولى حضانة إلى أولى ابتدائى مارا بالسنة الثانية من الحضانة – المجموعة الثانية من ثانية ابتدائى إلى الرابعة الابتدائى .. وهاتين المجموعتين من أهم مراحل بناء الشخصية.

بحيث يكون فى المجموعة الأولى المدرس هو مدرس الفصل لكل المواد وينتقل مع التلميذ فى الثلاث مراحل ثم يبدأ من جديد مع مجموعة أخرى – ونفس المدرس له الحق فى تكمله أى دراسات عليا تخص انتقاله إلى مرحلة اكبر سناً أو إلى دراسة تخصص أكثر من نفس المرحلة السنية.

وعلاوة على الدراسات الفنية من منهج علمى أو فنى أو موسيقى فإن التركيز على دراسات العلوم الإنسانية والصحة النفسية والصحة البدنية من أهم المواد التى يجب أن تدرس – والاهتمام بتدريس المواد القومية والقيام بالرحلات التعليمية للتعرف على كل جزء من مصر سواء الوجه البحرى أو الصعيد وسيناء والصحراء الغربية .. بحيث يصبح هذا المدرس له من الثقافة العامة وعن الوطن أكثر من الغير.

وإذا كان هذا بالنسبة إلى مدرسى مرحلة التعليم الأساسى .. فإنه نفس الشىء ينطبق على مدرسى المرحلة الإعدادية وذلك بدراسة عامين بعد مرحلة الثانوى فى المواد التخصصية من العلوم والرياضيات أو المواد الأدبية والقومية – ونفس الشىء بالنسبة لمدرسى مرحلة الثانوى وذلك بدراسة (٤سنوات) بعد التعليم الثانوى فى المواد التخصصية والفنية والأفضل أن يستكمل مدرس المرحلة الإعدادية سنتان للتأهيل لتدريس المرحلة الثانوية.

كما أن مدرسى أى مرحلة له حق الانتقال من مرحلة إلى أخرى وذلك بالدراسات المسائية .. وله حق الترقى فى الدراسات للحصول على أرقى وأرفع الدرجات العلمية.

وهناك فئة لا تقل أهميتها عن دور المدرس وهى الطبقة الإدارية ابتداءً من الإشراف أو المتابعة إلى إدارة المدارس بكافة أشكاله وهذه الفئة لا يجب أن تنضم لأسرة التعليم إلا من خلال دراسات مواكبه ومصاحبة لما سبق ذكره فى إعداد المعلم.

ولكن هل يكتفى بما تعلمه المدرس فى المدرسة أو المعهد أو الجامعة؟

أن التدريب المستمر للمدرس على ما تعلمه هو الذى يضمن حسن الإداء لتلاميذه .. كما يجب حث وتشجيع هذه الفئة على القراءة العامة.

وإذا اعتبرنا أن هناك سلاح يسمى سلاح المدرسين مثل سلاح المدفعية أو سلاح المدرعات بالجيش!

إذا فليكن شعار سلاح المدرسين؟

هو الحب والاحترام والعطاء.

وأذ يجب أن يشعر التلميذ بحب المدرس له حتى يبادله الحب وأن يؤدى ما هو مطلوب منه نتيجة هذا الحب .. لا نتيجة التخويف من إدارة المدرسة أو أى إجراء عنيف .. بل يجب أن يتعدى الحب إلى حب المدرسة بجدرانها وأنشطتها .. وحب البيت وحب زملاءه بالمدرسة.

كما أن جو الاحترام المتبادل بين المدرسين بعضهم البعض وبين تلاميذهم .. وكذا التلاميذ فيما بينهم .. يجعل للمكان وقاره وهيبته.

كما أن عطاء المدرس لتلاميذه يعود التلاميذ بأن العطاء واجب سواء لمن حوله أو لأهله والوطن.

كل كلمة أو بحث فى هذا الكتاب لإصلاح التعليم وبالتالى أصلاح الأجيال المقبلة .. لا تصلح إلا بأصلاح المعلم بل وتبدل المعلم تدريجيا عام بعد عام إلى أن تكون منظومة إعداد المعلم قد اكتملت وليس المعلم وحده بل الإدارة والمدرسة.

التلميذ

وهو بيت القصيد فيما نقوله .. وهو اللآلئ التى خرجت من رحم الوطن .. وهى الأمانة التى وهبنا الله إياها لتشد وتآزر وتدافع وتنهض بهذا البلد الأمين.

فلا ذله للوطن إذا تربى على عزة النفس.

ولا ضعف إذا أحسن بنيانه ووجدانه.

ولا أستكانه إذا أحسن عَلاَمِه.

ولكن الكثير يفهم أن عزة النفس هى التدليل والاستجابة لما يريده الطفل .. وهذا خطأ! أو التقرب إليه مع رفع الكلفة – كما يجب العودة إلى المسميات التى تدل على الاحترام مهما قل شأنه من هم حوله والرجوع إلى كلمة (خال – خاله – وعم وعمه – داده .. إلى آخره ..).

وقد خلق الله الإنسان درجات سواء من الناحية الاجتماعية أو من الناحية العقلية .. وهذا يعنى أن الأطفال ليسوا سواسية فى الإدراك لذا يجب أن نأخذ بيد الضعيف وأن نشعره أنه يعيش حياه عادية مثل أقرناؤه .. وهذا ليس بأن نكثر من الدروس أو ما شابه ذلك .. بل يجب أن يعيش حياه طبيعية مثل باقى زملاءه مع تقليل التقييم وتبسيطه بالنسبة له – ولا يجب أن نأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص .. بل يجب أن نعتنق مبدأ (إتاحة الفرص) على أن يكون هناك حد أقصى أو سقف لمثل هذه الحالات بحيث لا نفسد عليهم المعايشة الدراسية – كما أن هؤلاء الأطفال والذين صاروا فتيه تختلف مستوياتهم فى مراحل التعليم أو ظروفهم الاجتماعية .. فلا حرج من أن ينتقل التلميذ من تعليم إلى آخر .. أى من عربى إلى لغات والعكس أو فنى إلى عام ولا يجب أن يعلق التلميذ بنوع واحد من التعليم وإعطاءه الفرصة فى نوع ثانى من التعليم ما دامت إمكانياته تسمح بذلك سواء الذهنية أو المادية.

فى هذا العمر وخاصة المبكر منه تكون أطفالنا لهم من الخيال الواسع مما يهيأ له القصص والمواقف .. وهناك مقوله غريبة أن الأطفال لا يكذبون .. وأن الأهل يتحاكوا دائما بأنهم عودوا أبنائهم على الصدق .. وأمثلة كثيرة – والحقيقة أن الأطفال يتجملون دائما سواء بالحياد عن الحقيقة أو الخوف من رد فعل الشىء .. فيجب أن نأخذ ذلك فى الاعتبار وأن هذا الشىء ليس مطلق.

كما أن الأطفال لهم قيمتان فى حياتهم الأولى!!

الأولى البيت والثانية المدرسة .. لذا وجب الحفاظ على كيان ورفعة هاتين القدوتين فى نظر الطفل وأن لا يختلفا هاتين القدوتين أمام الطفل مهما كان! فإذا سقط أحدى هاتين من نظر الطفل أو تجرأ عليها فأنه سوف يتعود التجرؤ على القدوة فى حياته وهنا نفسد حياة الطفل .. لذا وجب على كل كيان أن يحافظ على الآخر أمام الطفل.

ولكن كيف يفقد الثقة فى أى من القدوتين؟

فى البيت تتعدد الأسباب البسيطة ولكنها كبيرة لدى الطفل مثل النقاش الحاد بين الأب والأم .. أو ما يسمى بالكذب الأبيض وأشياء كثيرة بسيطة فى نظر الكبار ولكنها كبيرة عند الصغار.

أما بالنسبة للمدرسة فإن القدوة بالدرجة الأولى هنا هى المدرس وهى التى تمثل كيان المدرسة .. وأسوأ ما يسقط المدرسة من عين الطفل .. هو الدرس الخصوصى .. وهنا تصبح لهذا الطفل اليد العليا .. ولنا أن نتأمل ذلك .. وللأسف أن أولياء الأمور يعتقدون أن ذلك نوع من أداء الواجب قبل أولاده .. ولكنها فى الحقيقة هى أسوأ ما يقدم للطفل من قيم ومبادئ.

كما أن هناك شىء آخر جد على أطفالنا .. ألا وهو معرفة أمور الحياة فى سن مبكر عن ذى قبل من الأجيال السابقة .. ولنعلم أننا جميعا عرفنا كل شىء عن الحياة وكافة المصطلحات ولكن فى عمر متأخر ما عن الأجيال الحديثة! فلا ننزعج .. بل يجب مواجه ذلك الشىء وتعتبرها فرصة بأن نقول له هذا عيب أو ذلك حرام وليس

السلبيات فقط بل نعلمه الإيجابيات بأن هذه شجاعة أو هذا كرم .. مجتمعنا علمنا كل شيء ولكن المهم أن نجد من يعلمنا الصواب والخطأ.

لذا وجب فتح حوار يومى مع أطفالنا وخاصة بالمنزل وأن نعود الأطفال على أن يقص كل منهم لوالدته أو الوالدة عما دار معه طوال يومه سواء فى المدرسة أو النادى أو الشارع .. ولن يتأتى ذلك إلا إذا أتبع ولى الأمر بأن يبدأ هو بأن يقص على الطفل ما دار معه .. وبالتالى سيتعود الطفل على ذلك .. ولن يحتاج ولى الأمر بعد ذلك لأى حيلة .. وسيتعود الطفل تلقائيا على ذلك – ومن خلال هذه الحكايات نبدأ فى التعليق بما هو الصالح وما هو الطالح سواء فى القول أو الفعل .. وتتجنب اللوم بقدر الإمكان بل نتبع الرشد والنصيحة والتعليق السوى على الأقوال.

لكل منا فى داخله حب ممارسة فن من الفنون سواء التطبيقية أو الموسيقية بجانب الرياضية .. لذا يجب تنشأة الطفل على ذلك واكتشاف هذه المواهب مبكرًا .. وليس بالضرورة التنمية للاحتراف .. لكن على الأقل لتهذيب الروح والخلق.

ثقافة الأمة تبنى فى وجدان الطفل من حدوته ما قبل النوم .. وجميع أطفال العالم يستمتع بذلك إلا الطفل المصرى .. اللهم قصص الخزعبلات من البعض مثل (أمنا الغولة) و(أم رجل مسلوخة) عند البعض والبعض الآخر قصص أجنبية مثل (سنوويت) أو (الأميرة والأقزام السبعة) – ما بعد أى وجدان وثقافة تتكون لدى الطفل .. وهنا يجب اختيار قصص بسيطة تحث على السلوك القويم وحب الأسرة والوطن.

وخلاصة القول .. بأن من الواجب أن يعلم الجميع أن المدرسة قد تقوم بالعملية التعليمية وحدها ولكنها لن تربى وحدها، وأن البيت لن يربى وحده بل إتاحة الفرصة للمدرسة أيضا، ويجب أن نعلم أن البيت والمدرسة ليس وحدهما المسئولون عن التربية .. بل المجتمع أيضا مسئول مسئولية تضامنية مع الجميع.

المادة العلمية

وهى الغاية التى يجاهد المدرس لنقلها إلى الأجيال من بعده – ولكى نسمو ونستزيد من الفائدة .. يجب أن تكون علومنا على قدر من القيمة الفكرية والأدبية والعلمية .. وأن تتدرج هذه القيمة عام بعد عام.

كما أنه ليس هناك قيمة لأى معلومة دون أن يكون لها نشاط يمارس حتى تكون هناك قناعة كاملة لفائدتها .. علاوة على أن هذه المعلومة لا تثبت إلا بالممارسة.

كما يجب أن نحافظ دائما على أن الغاية هى العلم والتعليم والتدريب على هذا العلم ونفرق دائما بين الغاية التى تهدف إليها وبين التقييم أو الامتحانات .. حتى لا تختلط الأمور ويصبح الغاية وسيلة وتصبح الوسيلة هدف وإلا انقلبت المفاهيم لدى النشء.

هناك علوم يجب أن استزيد فيها من آخر ما قدمته الدول الأخرى وأضيفه إلى علومى وبالتالى إلى تعليمى – وهناك مواد يجب الحفاظ عليها بطابعها الذاتى .. ويجب أن يكون لها طابع وهوية سواء قومية أو سلوكية .. وأن لا أخلط بين الأمرين حيث سمعت مؤخرًا تصريح من مسؤلون كبار بأنهم سيستقدمون منهج اللغة العربية من جامعة كمبردج (البريطانية) للوقوف على أحدث شىء وللأسف نسمع هذا الكلام من بلد طه حسين والعقاد وأحمد شوقى والمنفلوطى.

أن الغرض من التعليم هو الوصول إلى المعرفة وأن تؤدى هذه المعرفة إلى ممارسة مهنة ما .. وبإتقانها وجب الوصول إلى الحرفة والاحتراف – لذا وجب أن توضع المناهج المناسبة لكل مجتمع والتى توصل فى نهاية المطاف بفئة إلى مستوى البحوث والتطوير .. ولكن هناك درجات قبل ذلك ترسى النشء إلى بر أمان الاحتراف والعمل.

وعلى سبيل المثال .. ليس هناك عيباً من أن نكون مدرسة متخصصة فى تخريج فئة سائقى السيارات بأنواعها ومهنة الميكانيكى وكهربائى السيارات فى أن يكون له لطلابها تكملة الدراسات العليا لمراحل التعليم سواء ما قبل الجامعى أو الجامعى

(مع أن هذا النوع من المدارس غير موجود بمصر .. كما أن ما يزيد الطين بله أنها مهنه تنشأ عشوائية .. وهو الذى جعل حال المرور فى مصر عشوائى)- ولهذا الخريج أن أراد يستكمل دراسته فى نفس المجال أو مجال فنى آخر إلى مستوى أعلى وأن يعتمد عدد الساعات الدراسية لما درسه ومؤهل لذلك.

كما أن المادة العلمية تؤهل لأن يكون الخريج له قيمة مهنية فى المجتمع وذلك من خلال مواد تخصصية – فإن القيمة الحقيقية للإنسان فى العلوم والبحوث الإنسانية والتى تعلمه كيف يقوم ببحث .. أو كيف يقدم نفسه أو يقدم أى موضوع ويقوم بفرضه أو يدافع عنه ويفنده.

ويجب أن تنشأ مركز بحوث لكل مهنه مهما قل شأنها وأن يكون لها مراجعها فى التطوير وأن تربط التطوير بالمجتمع وحالة واحتياجه .. وأن تقف دائما على أحدث ما وصل إليه العالم من تقدم وكذلك بتقديم التوجيه والنصح إلى مراكز ومدارس التعليم واصدار تقاريرها فى هذا الأمر وربط هذه المراكز بنقابات هذه المهن ارتباطا شرطيا.

التدريب على المعلومة هو الأصح!! ..

وليس حفظ المعلومة.

تبسيط المعلومة هو الأصح!

وليس تعقيد المعلومة.

لذا وجب اختيار المعلومة بالحجم المناسب للعمر المناسب وتقديمها أيضا فى المرحلة المناسبة.

كما يجب أن يحدد فى كل مرحلة عمرية ولتكن كل أربع سنوات ما هو المستوى العلمى المراد الوصول إليه وذلك بالنسبة لكل مادة علمية.

أن القدر الكافى من الثقافة القومية يجب أن يضاف إليه بعض الثقافات الأخرى – ولكن لا ألغى أو أجل ثقافة الغير محل ثقافتنا القومية مثلا لا يجب أن اذكر

شجاعة جان دارك ومبادئها ولا اذكر عظمة وشجاعة شجرة الدر .. هذا على سبيل المثال والأمثلة كثيرة.

ولا يصح أن أدرس أدب شكسبير ومسرح موليير وغيره ويتخرج أبنى ولا يعلم أن هناك عظماء مصريين فى الأدب والمسرح أمثال ذلك الأديب إبراهيم رمزى فى المسرح الأدبى أو بديع خيرى فى الكوميدى .. وزكريا الحجاوى فى الفن الشعبى .. وغيره .. وغيره من المبدعين فى الفن الاستعراضى والكوميدى .. وكذلك فى الدول العربية أمثال مسرح الرحبانية وأمين عطا الله ببلاد الشام.

أن أهم ما يرتبط بالمادة العلمية ليتم توصيل هذه المعلومة للتلميذ هما شئنان فقط وهما الكتاب وتحضير الدرس.

وأول شىء هو الكتاب المدرسى والذى لا يجب أن يكون لوزارة التربية والتعليم بأكثر من أن تحدد المنهج والموضوعات لكل مرحلة دراسية بالمعايير القياسية وأن تبتعد الوزارة عن عملية طباعة وتوزيع الكتب .. وذلك يرجع إلى سببان .. السبب الأول هو أن تبعد الوزارة على العمليات التجارية فى المناقصات والطباعة وخلافه والسبب الثانى أنه آن الأوان أن لا تتحمل الوزارة أو الدولة بصفة عامة هذه المجانية المطلقة فى التعليم والتى وصلت إلى تحمل ثمن الكتب .. واعتقد أنه إذا وفرت الدولة ميزانية هذه الكتب بدعم المدرس بتأمين صحى ذو مستوى لائق أو دعم سكنى للمدرس لكان ذلك أفضل – فليس لوزارة مثل التربية والتعليم أن تدخل فى عمليات تجارية وما يكلفها من مناقصات وطباعة ومخازن وتوزيع .. أو أنها تدعم التعليم إلى هذه الدرجة، أو أن بهذه الأموال تبنى مدارس جديدة.

أما الشىء الآخر والخاص بالمادة العلمية هو تحضير المادة العلمية .. أى تحضير المدرس، أن الوزارة تطلب من المدرس أن يحضر الدرس قبل إعطاء الدرس بيوم وليس أكثر وأعتقد أن فى ذلك ضرب من ضروب الصدفة والمبالغة .. وذلك بحجة أن يكون المدرس قد قرأ الدرس وقد يكون فى ذلك أحقاقاً ولكن هذه الطريقة ليس

بها الضمان الكافى .. لأن ليس هناك تحضير للدرس موحد بل تختلف من مدرس إلى آخر كما أنه قد تختلف البنود من مدرس إلى آخر .. ولكن بالتأكيد هناك طريقة مثلى وهو ما يجب أن تطرحه الوزارة بواسطة مراكز البحوث المختلفة وأن يكون فى ذلك سير الشرح بالدقائق من أول الإحماء إلى الخلاصة علاوة على النشاط أو الأنشطة على الدرس .. وفى هذه الحالة ما على المدرس إلا الإبداع فى طريقة توصيل هذه المعلومة المسجلة أمامه – أما طريقة أن يقال للمدرس خذ هذا الكتاب ودرسه للتلاميذ! .. فاعتقد أن غالبية المدرسين سوف تتشتت وخاصة إذا كان حديث التخرج أو مادة جديدة عليه .. وسوف يجرى التجارب والمحاولات إلى أن يصل إلى الكمال .. وأن وصل إلى الكمال فسوف يمل بعد ذلك هذا الأمر .. أو قد يطلب الانتقال إلى مرحلة أعلى.

أن إبداع المدرس الحقيقى فى أسلوب توصيل المعلومة واستخدام النشاط التعليمى وليس فى التحضير وفى هذا التوقيت المحرج للمدرس .. أى قبل الدرس بيوم واحد.

كما أن هذا التحضير يجب أن يتصل بكراسة الطالب بالفصل حتى يكون هناك تفاعل بين المدرس والتلاميذ وهى كراسة سابقة التجهيز من مراكز البحوث وتطرح بالأسواق للتلاميذ.

وهناك حالة يجب أن نبنيها بين المدرس والتلميذ وهى حالة (الحميمية) أو الألفة بينهم .. لذلك يجب أن تكون حصة مصاحبة للتلاميذ من أول مرحلة تعليمية إلى نهاية السلم التعليمى وتسمى هذه الحصة بحصة (الحدوته) – أن أبناءنا دون أبناء العالم أجمع محرومين من الحكاوى أو القصص القصيرة أو المسلسلة بواسطة الأب أو الأم أو حتى الجد والجدة .. مع أن هذه الحكاوى هى التى تربى وتنشأ وجدان الطفل والشاب والتالى وجدان وثقافة الأمة.

لذا وجب أن تتبنى المدرسة هذه العملية ولو بحصة فى الأسبوع وتوجه ولى الأمر إلى المساعدة فى ذلك بالمنزل وعندما ينتقل التلميذ إلى المرحلة الإعدادي ثم الثانوى تنتقل هذه القصص إلى نوع آخر من التفاعل من خلال الأحداث الجارية والحكايات عن القدوة فى المجتمع والتاريخ.

يبقى شىء أخير .. ألا وهو المتابعة والتطوير للمدارس! علينا أولا نعترف أن الإدارات التعليمية والمديريات قائمة بواجبات ومتابعة الإداريات بالمدارس على أكمل وجه سواء من ناحية شئون الطلاب أو العاملين والشئون المالية ولكن يجب إنشاء مكتب متابعة بالنسبة للمناهج والتدريس وذلك لكل عشرون مدرسة فما أقل حتى يمكن متابعة المدارس من ناحية الأداء التعليمى ومتابعة كراسات الطلبة وتحضير المدرسين وأسلوب التقييم .. وهى التى توجه وتتابع المدارس ويكون بها قسم للبحوث لاقتراح أى تطوير فى المناهج وأسلوب التدريس وهذه المكاتب هى التى تضع خطة تدريب المدرسين سنوياً.

التقويم والامتحان

فى الأساس العلم غاية والامتحان وسيلة لتقنينه .. ولكن إذا انقلبت الأوضاع وأصبح الامتحان غاية والعلم هو الوسيلة. فإن الشباب سينشأ ويواجه حياته فيما بعد وقد صار المال أو المرتب هو الغاية والعمل هو الوسيلة، حتى الزواج سيكون وسيلة والمصلحة هى الغاية والمصلحة هنا إما إنجاب أطفال وخاصة عند النساء أو امتلاك منزل بشكل ما أو وظيفة وعمل مرموق.

وبذلك ينقلب وضع المجتمع ودائما تصير الرؤى مقلوبة ومغلوطة عند الشباب وبالتالى ينعكس على تكوين المجتمع والذى سوف يشب على ذلك.

لذا وجب تنشئة أطفالنا وشبابنا على أن العلم غاية وأن الامتحان هو وسيلة لتحقيق وتأكيد الغاية – وكما قال استأذنا الجليل الدكتور (طه حسين) أن الامتحانات شر .. وهو شر لابد منه – لذا وجب التقليل من هذا الشر وعدم تعظمه.

وإذا كان الامتحان هو وسيلة للانتقال من مرحلة إلى أخرى ومواكبة ذلك للاستمرار والالتحاق بالتعليم العالى وما بعد التعليم العالى والغريب أن ما بعد التعليم العالى فى الدراسات العليا يكون الاجتياز ليس بما هو امتحان بقدر البحث والتحليل والنتائج – فلما لا يكون التعليم من أوله مبنى على البحث والتحليل لاجتياز والانتقال من مرحلة إلى أخرى وبذلك تقلل من هذا الشر المبنى على هذه المواجه الظالمة.

لذا وجب أن يكون الامتحان أو القياس المضمونى لمعلومات الطالب موزعة وبشكل مخفف طوال العام فى صورة سؤال بسيط بعد كل درس لقياس استيعاب الطالب وكذلك قدرته على الواجب المدرسى وأن يقسم العام الدراسى إلى ثلاث أجزاء .. كل جزء ثلاث شهور وأن يكون القياس أو الامتحان بعد كل ثلاث شهور بشكل عملى ويعتمد على ما أجراه من بحث كتابى.

وإجراء اختبارات من لجنه ثنائية أو ثلاثية تجيز الدرجة فى الحال وفى مواجه الطالب مع المناقشة والتحليل حتى يلم بأخطائه وصوابه .. ويكون فى هذا الامتحان جزء بسيط من الدرجة لا يتعدى ٢٠%.

هذا كلـه بجانب درجات السلوك والتفاعل وأعمال الواجب المدرسى وبذلك تكون بنود التقييم هى:

أولاً : السلوك

ثانيا : التفاعل

ثالثا : أعمال الواجب المدرسى

رابعا: السؤال المطروح عن كل درس

والغياب إلى حد معين والغير مبرر تسقط هذه الدرجات والذى تجمع ذلك أسبوعيا أو حسب خطة المدرس ليسجل للطالب ويعلن عنه دائما لمعلومية التلميذ.

وبما أننا طرحنا المواد التى سوف يدرسها التلميذ لتفيده فى حياته العملية بجانب المواد الإنسانية والقومية التى ستنشئ التلميذ على فكر وعقيدة معينة وبما أننا قسمنا السلم التعليمى إلى ثلاث مراحل رباعية السنين فإننى أقترح أن يكون الامتحان أو التقييم لاجتياز المرحلة التالية وبالتالى نوجه التلميذ إلى نوع الدراسة التالية .. أن تكون كل سنتين دراسيتين وذلك بواسطة لجنة ثلاثية لكل فرد وذلك بواسطة أسئلة فهم ومناقشة مفتوحة.

ولكن يبقى سؤال !!

لماذا يتسابق المتعلمين على الامتحانات ويعدون العدة للمواجهة وخاصة امتحان الثانوية العامة؟

الجواب هو لأن امتحان الثانوية هو الطريق إلى الجامعة! وأن الجامعة هى الأمل فى أن يعمل بشهادتها الخريج أو على الأقل تتغير نظرة المجتمع له حتى وأن لم يعمل ..

فلو أن شهادة الثانوية العامة شهادة منتهية تؤهل للعمل وتوضع هذه الشهادة فى المكان المناسب بالنسبة للمجتمع واحتياجه فإن الهجوم على الجامعات سوف يقل وخاصة بعد أن قل قيمة خريج الجامعة فى العمل وأصبح يعملون بأعمال لا تحتاج لكل هذا السنوات من التأهيل .. أو ما نراه حاليا بإعادة تأهيل خريج الجامعة أو غير الجامعة لأعمال أخرى .. والكل فى سلة واحدة.

الشهادات الأجنبية

تواجدت هذه الشهادات فى مطلع القرن العشرين وذلك للجاليات الأجنبية المنتشرة فى مصر فى ذلك الوقت.

وقد سمح للمصريين بتصريح من وزارة التربية والتعليم (المعارف) للدراسة بها لمن هم طبيعة أولياء أمورهم التنقل بين البلاد مثل الدبلوماسيين.

إلا أن فى أواخر القرن العشرين انتشر هذا النوع من الدراسة بين أبناء الطبقة القادرة وبعد أن كانت تدرس هذه الشهادات من خلال مراكز تابعة لسفارة بلد هذه الشهادة .. أصبحت تدرس بمدارس مصرية بعد أخذ التراخيص اللازمة من الوزارة .. وسميت باسم غريب .. إلا وهو الشهادات الدولية!

ولا أعلم ماذا يعنى أن اعترف بشهادة أجنبية على أرض الوطن .. أى أنها مقارنة بالشهادة المصرية .. وليس هناك المثل بأن تعترف البلد الآخر بشهادتى الموازية له فى بلده إنها اعتراف وإقرار ضمنى لازدراء الآخر لنا وموافقتنا.

ما هى الشهادات الأجنبية بمصر:

- شهادة الثانوية الإنجليزية I.G.C.S.E
- شهادة الثانوية الألمانية (الأبيتور).
- شهادة البكالورية الدولية (IB).
- شهادة الثانوية الفرنسية (الباك).
- شهادة الدبلومة الأمريكية.
- شهادة الثانوية الكندية.

وهناك شهادات أخرى بدأ تتبناها مدارس مصرية مثل الشهادة التركية والاسترالية!

أسباب الالتجاء إلى الشهادات الأجنبية:

- الأنشطة التعليمية المصاحبة للمادة وربطها بالحياة العملية وخاصة فى الدبلومة الأمريكية والفرنسية.
- أسلوب التقييم فى الدبلومة الأمريكية (نسبة ٥٠% فى أعمال السنة) – وضمان صحة التصحيح فى الامتحانات بالنسبة للشهادات الأخرى.
- نسبه الـ ٥% يضمن لكثير الالتحاق بكليات متميزة وخاصة أن التنافس بين كل شهادة على حدة.
- الهروب من الدروس الخصوصية فى الثانوية العامة .. وإن كانت الشهادة الإنجليزية I.G.C.S.E .. قد لحققت بالثانوية العامة فى الدروس الخصوصية .. بل وإلى الأسوأ.
- عدد قليل من التلاميذ بالفصل (١٤–١٦) مع إمكانيات كبيرة ومتقدمة.
- مدرسين مؤهلين بشكل كافى للقيام بالتدريس والتطبيق.
- انتظام العملية الإدارية قبل العام الدارسى بوقت كاف وذلك من ناحية تحديد الموضوعات الدراسية ومستواها وتوقيتات الامتحانات.

سلبيات الشهادات الأجنبية:

- وهى أسباب تؤدى معظمها إلى عدم الانتماء الوطنى وازدواج الثقافة وبالتالى الشخصية .. وخاصة فى مثل هذا السن المبكر.
- التجاء المدارس إلى استجلاب مدرسين أجانب بثقافاتهم المختلفة .. كما أن بعظمهم غير مؤهل.
- تفتخر كثير من المدارس بممارسة تقاليد وثقافة وأعياد بلد تلك الشهادات.

- انتشار الدروس الخصوصية وذلك فى مرحلة مبكرة عن الثانوية العامة وذلك فى المستوى العاشر (أولى ثانوى).
- تحقير مواد اللغة العربية والمواد القومية .. وذلك بالمطالبة بدرجة النجاح فقط ولا تدخل فى المجموع المؤهل للجامعة.

بل أن الدولة تساعد على ذلك بقبول الطالب فى الجامعة بدون النجاح بها.

- أصبحت بعض الشهادات الدولية لها سوق رابح وأكثر من الثانوية العامة فى مجال الدروس الخصوصية .. بل وتبدأ هذه الظاهرة ابتداءً من المستوى العاشر (أولى ثانوى).

الاستنتاج والخلاصة – بما أنه هناك إيجابيات لهذه الشهادات الأجنبية ونتج عنه إقبال فئة كبيرة من المجتمع

المصري والعربى للإقبال عليها .. وأن ذلك يذكرنا بالتجربة الرائدة للمدارس التجريبية والتى قامت بتدريس المواد باللغة الإنجليزية أو الفرنسية مثل بعض المدارس الخاصة ورغم أنها بمصروفات إلا أن هناك طبقة قادرة على ذلك وقد ساعد ذلك فى إخراج فئة من الطلاب ساعدت على تقدم المجتمع وملاحقة العصر.

لذا فإنه من المفروض أن تقوم هيئة أهلية فى طرح شهادة به كل مميزات الشهادات الأجنبية وتجنب السلبيات وبذلك تتوارى الشهادات الأجنبية والتى أفقدت التلاميذ الهوية المصرية والثقافة القومية .. وأن المشرع فى قانون التعليم القانون رقم (١٣٩) سمح بذلك بعد موافقة مجلس التعليم الأعلى وتصديق السيد الوزير، وذلك فى الباب الثانى فقرة (حـ).

التوصيات

أولاً : الحفاظ على الهوية المصرية والسلوك الدينى علما وثقافة.

ثانيا: استغلال الطاقة البشرية للتأهيل المناسب فى السن المناسب والمكان المناسب.

ثالثا: تعظيم التعليم العملى وتشخيصه وإطلاق مبدأ إتاحة الفرص وليس تكافؤ الفرص فقط.

رابعاً: تشجيع التعليم الأهلى من خلال هيئات مدنية ومؤسسات حرفية على أن تعتمد البرامج من مجلس التعليم وموافقة الوزير التربية والتعليم على أن تكون تحت إشراف الوزارة.

خامسا: تقنين مجانية التعليم وإدخال كافة الوزارات المعنية فى تطوير التعليم ودفعه للأمام.

سادسا: أن تكون كافة مراحل التعليم باللغة العربية وأن تعلم اللغة الأجنبية للتواصل .. حتى لا تفقد الهوية.

سابعاً: أسوأ ما فى الأمر أن يكون المصرى يفكر بمرجعية لغة أجنبية. وهنا يقل الإبداع .. لذا وجب أن تكون المرجعيات العلمية والأدبية باللغة العربية ولا يأتى ذلك إلا بالترجمة.

ثامنا: إنشاء مجلس أعلى للتعليم يكون وزير التعليم والزراعة والصناعة والدفاع والإنتاج الحربى له كافة الصلاحيات.

الترجمة أو مدخل للتعلم والإبداع

أن الخط المستقيم بين الفكر والوجدان يولد الابداع – أن الفكر ويمثله المخ وبين الوجدان وهو يصب فى المخ إيضا عن طريق المشاعر الحسيه، لذا فإن الإبداع .. هو نتيجة تفاعل الوجدان مع الفكر.

وهذه هى علاقة ثلاثية مركزها واحد وهو المخ ورغم أنها قريبه من بعضهم البعض موضعياً إلا أنهم بينهم مسافات إذا كانت وسيلة الاتصال والتقارب بينهم مختلفة فى اللغة والثقافة.

أن الفكر والوجدان هم اللذان يخرجون الابداع إلى النور ولا يأتى ذلك إلا بالتبادل والاتصال فيما بينهم – فأعمال الفكر لا يأتى إلا بالإطلاع والتحليل والتحميص والبحث فى عمليات متبادلة بين الفكر والوجدان بشكل متردد مثل كرة البنج بونج بين لاعبين وحسب مهارة اللاعبين تتحرك الكرة فى خطوط مستقيمة.

أن اللغة الأم والثقافة هى أشبه بالخطوط المستقيمة بين الفكر والوجدان .. ومن هنا تأتى أزمة الإبداع العربى أو المبدع العربى.

حيث أن اللغة العربية هى الخط المستقيم بين الفكر والوجدان .. فالاطلاع يأتى فى دائرة الفكر والذى يقذف به وبسرعة إلى الوجدان ليرتد إليه ثانية .. مثل البحث والتحليل نتيجة المشاعر الحسيه الذى يقع أيضا فى دائرة الوجدان والذى يقذف به الوجدان إلى دائرة الفكر ويرتد أيضا – وهذه هى العملية التى يتمخض منها الابداع.

وكلما كان هذه المسارات مستقيمة خرج الإبداع أقوى على النور والخط المستقيم هنا هو اللغة التى يتكلم بها الإنسان ويفهم بها.

ورغم غناء اللغة العربية وسهولة تطويعها والجمال فى صورها والكلاميه، إلا أنها أصبحت فقيرة مع تقدم العلم ويزداد فقرها كلما مرت عليها السنين فإنها توقفت مع القرن الرابع عشر تدريجيا عن مواكبة كل عصر مر بها، وشيئاً فشيئا ..

وقرن بعد قرن قل استخدامها في الإبداع إلى أن وصلت حاليا إل أنها أصبحت لغة تابعة لمستجدات العصر من علوم وفنون ففي القرن الرابع عشر أخذ الغرب ما وصل إليه ابداع العرب وترجمة إلى لغته وثقافته ليفرغ إلي العالم المخترعات والإبداعات الحديثة حيث أصبح الخط بين فكرة ووجدانه في خط مستقيم عن طريق لغته وثقافته – أما نحن فأصبحنا لكى نساير الغرب فإننا يجب أن نتعلم لغته ولكننا للأسف في هذه الحالة لا يكون هناك خط مستقيم بين الفكر والوجدان .. لأنه أصبح لزوم علينا أن تقرأه بلغة أجنبية ثم تقوم بترجمته داخل الفكر إل العربية ثم الأعمال به لإعادة ترجمته داخل الوجدان إل العربية مره أخرى.

وبالتالي أصبح تعلم لغة الآخر يجب أن تبدأ من الصغر لكي يسهل عليه التفكير بنفس اللغة – وهنا يفقد الشخص هويته وما يصاحبه من تفتت فى الثقافة.

لذا يجب أن نقوم بالترجمة المستمرة لكل كبيرة وصغيرة تصدر عن الغرب إلى اللغة العربية حتى تكون هناك خط مستقيم بين الفكر والوجدان لكى يخرج الإبداع العربى إلى النور.

أن الترجمة إلى اللغة العربية هى واجب كل هئية ووزارة حتى يحافظ على الهوية العربية والقومية حتى يتسنى لنا أن نوفر تعليم باللغة العربية سواء ما قبل الجامعى أو الجامعى.

حتى يعيش العربى محافظا على تراثه وهويته – وفى هذه الحالة ستوفر للعملية التعليمية والأنشطة ٣٠% من عدد الحصص المخصصة للدراسة فى اللغات الأجنبية واستغلالها فى الأنشطة والإبداع الفكرى وأن يكون تعلم اللغات الأجنبية بالشكل والقدر الذى يمكن أن تتفاهم مع الآخر .. لا أن تفكر به والا أصبح من يفكر بلغة الغير هو عدد محدود جدًا وبالتالى حجبنا الابداع عن السواد الأعظم من الأمة.

أن الأمة العربية والتى قاربت دولها الثلاثين دولة وتعدادها جاوز الثلاث مأة مليون نسمة .. أحق بأن تكون أبحاثه وأبداعاته وأختراعاته تابعة من مراجع مؤرشف باللغة العربية .. فإن هذا يجعلها تعتز بقوميتها وهويتها.

هناك قوميات دول قامت بذلك حفاظا على ابداعها وهويتها .. أننا لا نتحاكى على دول مثل فرنسا أو ألمانيا .. بل أن دولة حديثة مثل إسرائيل قامت بهذا العمل اعتزازًا بهويتها وحتى لا تذوب قوميتها ضمن المجتمع الغربى أو الشرقى، وعلى النقيض فإن تأخرنا فى ذلك تسبب فى أن بدأ ذوبان الصفوه من المجتمع العربى داخل المجتمع الغربى.

أن الترجمة التى تؤل لوجود مراجع وأبحاث باللغة العربية قد تعيد تفكير المليار مسلم الموجودين فى العالم والذين يقرأون القرآن باللغة العربية أن يلتجأوا إلى تعلم اللغة العربية .. أو على الأقل يمنع بعض المجتمعات العربية ذات الأعراق المحلية والذين ينادون بإحياء لغتهم القديمة مثل الأمازيون والأكراد والنوبيين بالرجوع عن هذه النزعة الغربية والجديدة على المجتمع الذى يعيشون فيه فى البلاد العربية.

أنادى مصر كدولة أم للبلاد العربية بأن تبدأ بذلك وتنشره بين الدول العربية الأخرى والدول الإسلامية.

وأحب هنا أن أعطى بعض الأمثلة عن تفاعل الفكر مع الوجدان وعلاقتهم بالإبداع .. فإنه من الملحوظ أن فى الآونة الأخيرة ولمدة حوالى أربع عقود خرج لنا على الساحة المصرية ملحنين امتلأ وجدانهم بالألحان بالغريبة .. وعندما انتقلت هذه المشاعر إلى فكر الملحن فإنه أخرج موسيقى أشبه بالمولود المشّوه من هذا الاستنساخ بين الفكر والوجدان وبين ما تربى عليه وما أستوعبه فكرة .. وهنا تشابهت الموسيقى والألحان ولم يخرج لنا لحن لم يتشابه مع الآخر أو حتى أسم ملحن تردده الناس .. اللهم من مده الله فى عمره من الجيل السابق .. ومثال آخر عكسى .. إلا

وهو عندما تقرأ ثلاثية نجيب محفوظ أو قنديل أم هاشم ليحيى حقى أو دعاء الكروان لطه حسين فإن هذا الإبداع يؤثر فى فكرك ووجدانك تأثيرًا وإيجابياً قد تنتشى له ويعطيك صورًا سلوكية ومعنوية بخلاف أن تقرأ قصص مترجمة من الإنجليزية مثل (روين هود) أو (أريسين لوبين) فإنها لا تعد أكثر من التسلية والتى لا تترك لديك التأثير الإنسانى والذى تشعر به من الإبداعات التابعة من البيئة والتى تواصل فيها الوجدان مع الفكر فى خط مستقيم.

منظومة بناء التعليم

لقد كانت الدراسة فيما قبل التعليم الجامعى فى أوائل العقد الخامس تنقسم إلى ٩ سنوات ٤ للمرحلة الابتدائية و ٤ لمرحلة الثقافة ومرحلة التوجيهية وهى عام واحد.

وبعد مرحلة التوجيهية (عام واحد) ينضم الدارس إلى معهد أو كلية ليصبح بعدها شهادة منتهية مؤهلة للعمل سواء بعد سنتين دراسيين أو أربع سنوات.

إلا أنه كانت هناك دراسة بعد الابتدائية أو الثقافة من ٣ : ٥ سنوات لتعطى شهادات مهنية يصبح الشباب بعدها جاهزًا للعمل .. وإن كان فى أمكانه مواصلة الدراسة أثناء العمل .. فى منتصف العقد الخامس أضيف ثلاث سنوات لمرحلة ما قبل الجامعى ليصبح السلم التعليمي ١٢ عام بمدارس مهنية ليصبح لقطاع كبير من الشباب كشهادة منتهية.

إلا أن ظروف تطبيقها وتسكين هذه الشهادة ضمن المجتمع جعل منها شهادة بلا خبرة وبالتالى بلا قيمة اجتماعية واندفع السواد الأعظم إلى شهادة الثانوية العامة وهى شهادة غير منتهية لتنتهى بالتعليم الجامعى .. واتجهت الدولة لحل المشكلة

بوضع العراقيل العلمية فى الثانوية العامة تلو العراقيل .. والتى انتهت بدفن شباب النشء تحت أنقاض التعليم.

حتى الشهادة الجامعية فقدت قيمتها فى العلم لظروف كثرة الأعداد داخل المدرجات وإتباع أسلوب التلقين دون البحث والخبرة العملية وانتشار الدروس الخصوصية وأزمة الكتاب الجامعى ذو الرأى الأوحد والمفروض على الطالب.

لذا لا أتخيل تعليم جامعى به المعيد سيد الدروس الخصوصية – والأستاذ صاحب سطوه الكتاب .. وله عمله الخاص الذى يشغله عن عملية التعليم.

وهى نفس الطريق التى تم بها حل مشكلة ازدحام القاهرة والتى كانت منذ خمس عقود عبارة عن ٤ مليون نسمة لتصبح فى مطلع القرن ٢١ عدد السكان ٢٥ مليون نسمة ..

بـأن أنـشأت كبـارى فـوق كبـارى وأنفـاق تحـت أنفـاق – فـى حـين أن تكلفـة إحـدى هـذه الكبـارى ينـشئ مدينـة متكاملـة فـى الـصحراء بكامـل مقوماتهـا .. سـواء الزراعيـة أو الصناعية.

وفـى رأيـى .. أن المـشكلة ليـست إضافـة منـاهج أو تقليلهـا أو إضـافة عـام دراسـى أو حذفه بل المشكلة مرتبطة بالسن الذى يبدأ بـه العمل واحتيـاج البيئـة المحيطـة وإعداد الدولة لهذه الكوادر من أعمال وحرف ورعاية اجتماعية.

وفى جميـع الحـالات يجب أن تـصبح شـهادة التوجيهيـة شـهادة منتهيـة ووضـع الـضوابط لاستكمال مراحل التعليم الأعلى.. وحتى هذه الفرصـة وهـى استكمال الدراسـة يجب أن تكون موجودة للشهادات المتوسطة التى ينضم إليها الشباب فى مراحل التعليم ما قبل الجـامعى .. بحيث يكـون تكملـه التعـليم غيـر مـرتبط بـالمجموع بقـدر الخبـرة واختبـارات القدرات.

واعتقد أن فى حالة وصول إعداد قليلة للتعليم الجامعى .. فإن مشكلة التعليم الجامعى ستحل وتعود إلى قيمته الأولى – وفى نفس الوقت لن يحرم أحد من التعليم الجامعى حيث أن من اتجـه إلـى التعليم المتوسط .. لـه أن يكمل دراسته فيما بعد بعدد سـاعات معتمدة وعلى فترات وعلى نفقته.

أسس بناء التعليم:

عمومًا يجـب أن يـتعلم الإنـسان مـن كـل مـا يقـع عليـه سـمعه وبـصره ويـستثير وجدانه وحواسه. إلا أن الإنسان منذ نعومة أظافره حتى بداية مرحلة الشباب يجب أن يقـع تحـت التأثير المرّكز للمعرفة وهو التعليم إلا أن ذلك يجب أن يتم مـع الأخـذ فـى الاعتبار مجموعة من الأسس:

١. الإنسان الطبيعى والنظام العالمى .. حدد عدد سـاعات العمل بثمانى سـاعات يوميًا وهذا مـا يوجب علينـا ضرورة حساب عدد الساعات الدراسية اليوميـة بالنسبة للمدرس والطالب .. والأساس هنا هو أن الحصة (٤٥ – ٥٠) دقيقة (الساعة الدراسية), وعدد

الحصص فى اليوم هو ٨ حصص وعدد الأيام الدراسية فى الأسبوع هو٥ أيام وعدد الأيام الدراسية بدون أى اجازات ١٦٠ يوم.

∴ الوقت الدراسى بالدقيقة = ٤٥ دقيقة (ساعة دراسية) ×

٨ حصة × ٥ يوم × ٣٢ أسبوع = ٥٧٦٠٠ دقيقة ÷ ٦٠

دقيقة (ساعة زمنية) = ٩٦٠ ساعة وهو ما يساوى

١٢٨٠ ساعة دراسية.

وإذا كانت بنظام المحاضرة (ساعة دراسية) وهى٩٦٠ ساعة

وإذا خصصنا فى المنهج ٨ مواد = ٩٦٠ ÷ ٨ =١٢٠ ساعة زمنية أو ١٦٠ ساعة دراسية.

∴ الساعات المعتمدة للمادة ١٢٠ساعة أو ١٦٠ ساعة دراسية – وتسمى وحدة معتمدة = ١

والساعة الدراسية هنا تشمل وقت المحاضرة والتدريب والنشاط العملى وجزء للراحة والتقييم الفردى والجماعى والواجب المنزلى – بحيث يجمع ٦٠ دقيقة.

٢. الدراسة سواء للمدرس أو الطالب تحتاج إلى تركيز.

وتواصل شديد للحصول على المعلومة بين المعلم والطالب سواء أكانت معلومة نظرية أو عملية – وهو مايسمى بأعمال (***Man Killer***) وهذا النظام يجب ألا يتعدى العمل فيه أكثر من ٤ ساعات فى اليوم.

كما أن ذلك لا يعنى أن يتوقف الفرد عن العمل بعد الأربع ساعات الدراسية بل بإمكانه تكملة وقت العمل بنفس عدد الساعات بأعمال إدارية أو بأعمال لا تحتاج لتركيز ذهنى. فمثلا المواد العملية تحتاج لتركيز .. فى حين أن مواد الأنشطة لا تحتاج لنفس التركيز .. وهنا يجب أن تصنف المواد حتى يمكن توزيعها على اليوم والأسبوع وهو ما سمى بالجدول.

إلا أنه فى النهاية فإن ساعات اليوم ٨ ساعات دراسية.

وبحساب الدقائق فإن ٤٥ دقيقة × ٨ = ٣٦٠ دقيقة.

∴ ٣٦٠ دقيقة ÷ ٦٠ دقيقة = ٦ ساعة.

مضاف إليها ساعتين ما بين الأنشطة العملية والبحثية والواجبات.

وبذلك يكون عدد ساعات عمل اليوم ٨ ساعات زمنية.

٣. يقسم العام الدراسي إلى ثلاث أجزاء دراسية وجزء رابع يمسى الجزء الصيفى .. بحيث كل جزء يساوى ثلاث شهور على أن يشمل كل جزء أسبوع للتقييم وأسبوع اجازة أما الجزء الرابع فله حسابات واستخدامات أخرى.

تقسيم المواد:

يمكن تقسيم المواد الدراسية حسب نسبة التركيز الذهنى للطالب فى كل مادة على النحو التالى:

أ) مــواد تحتــاج لتركـيز عـالى ١٠٠% حيث أن التلقى سواء بالنسبة للمعلومة أو النشـــاط المصاحب يحتــاج إلى تركيز

عالى وهى:

١. مواد العلوم.

٢. الرياضيـات.

٣. المواد التجارية.

ب) مواد تحتاج إلي تركيز ٥٠ % حيث أن طبيعة المادة تحتاج إلى مناصفة النشاط الذهنى والمهارى والحركى .. فلا يتم اكتساب المعلومة إلا من خلال التطبيق العملي لها فى الوقت ذاته أو بعد اكتسابها مباشرة وذلك مثل:

١. اللغـات.

٢. المواد الاجتماعية.

٣. الكمبيـوتر.

حـ) مواد تركيزها بدرجة قليلة ٢٥% حيث أن التطبيقات عليها والممارسة تدخل فى بند الهواية والترويح الوجدانى:

١. التربية الرياضية. (مادة إجبارية تحسب ½ Credit – تساوى ٦٠ ساعة).

٢. التربية الموسيقية.

٣. التربية الفنية والمجالات.

٤. الأنشطة العامة من ثقافة ومسرح وفلكلور وخلافه.

وبذلك يكون فى الإمكان أن تخصص للبند أ ، ب وحدة معتمدة وبالنسبة للبند حـ أن يجمع بين التربية الرياضية ومادة أخرى أو أثنين ويكون وحدة معتمدة.

المواد الدراسية:

يمكن تقسيم **مجموعات** المواد حسب المحتوى العلمى لها على النحو التالى:

أ. مواد أدبية:

- اللغـات – إدارة أعمال
- التـاريخ – اجتماع
- الجغـرافيا – فلسفة وعلم نفس

ب. مواد علمية:

- الرياضيـــات
- العلوم (كيمياء – فيزياء – أحياء)
- الحاســب الآلى (التقنية)

حـ . مواد أنشطة:

- تربية رياضيـة
- تربية فنية ومجالات
- تربية موسيقيـة

د. مواد مهنية:

- مهن صناعية – مهن تجارية
- مهن زراعية – مهن خدمية

أنواع المهن والحرف:

- المهن الطبية (بشرى – أسنان – بيطرى)
- صيـدلة
- هندسة بأنواعها
- التقنيــة
- التـدريس
- الزراعـة
- الإعلام والصحافة
- إدارة الأعمال والتجارة
- الحرف اليدوية والصناعية
- الفنون والموسيقى
- المهن الخدمية (سباكة – حلاقه – جزاره .. ألخ)
- المهن الرياضية والعلاج الطبيعى

<u>التقسيم السنى:</u>

<u>أولاً: من ١ – ٣ سنوات</u>

وهذه الفترة تقع المسئولية فيها علي البيت والحضانات وعموما فإن المجتمع والأعلام مسئول مسئولية تضامنية.

السـلوك:

وفيه يجب تعلم السلوك السليم والتوجيه إليه حتى لا يحتاج فيما بعد إلي تعديل السلوك .. والذى يتبع عادة فى الحالات الخاصة .. وتتلخص فى العادات اليومية ابتداء من استيقاظ الطفل إلي نومه وطريقة نومه .. مثل استقبال الأهل عند الاستيقاظ والتعامل مع الغير .. الصغير والكبير والنظافة الشخصية سواء فى الملبس أو عند دخول الحمام – أسلوب الإفطار والغذاء – اكتساب العادات السليمة فى الغذاء – ركوب المركبات سواء خاصة أو عامة – التصرف فى الأماكن العامة (محال – سوبر ماركت – مطاعم – أماكن الترفيه) التصرف حيال الحقوق والواجبات .. وإعطاءه الفرصة دائما للدمج بين أقرنائه.

المعرفـة:

وهى تعلم الطفل لما حوله من نبات وجماد وحيوان وطيور وحشرات ويكفى منها أن يعرف الطفل أسماءها ومنافعها ومضارها (والأرقام والأيام والألوان).

ثانيًا: من ٤ – ٦ سنوات

السـلوك:

وفيها يعتبر تواصل البيت والمدرسة عاملاً أساسياً – كذا إتاحة الفرصة للتواجد فى المجتمع المناسب – والتوجيه إلى نوعية معينة من متابعة الإعلام وهنا الدولة مسئولة مسئولية كاملة عن توفير ذلك بشكل فعال. وفى هذه المرحلة يتم متابعة ما سبق القول فيه والتأكيد عليه من خلال المدرسة بشكل منظم فى الصفوف الدراسية وعلاقتها بالأديان والمجتمع بشكل سوى ومبسط.

المعرفـة:

وفيها يتعرف الطالب على الأرقام البسيطة وجمعها وطرحها والمعارف السابقة من خلال التعامل معها ومتابعتها وذلك من خلال الممارسة للدروس العملية والتحرك

الميدانى للمعرفة والمتابعة .. وإذا كانت هناك حالات حاصة (صعوبات تعلم) يجب أن تدمج مع باقى الأطفال فى هذا السن .. وهو ما يسمى بالتدخل المبكر.

ثالثًا: من ٦ – ٩ سنوات

ويتم فى هذه المرحلة العمرية اكتساب مجموعة من السلوكيات من خلال:

السلوك:

– التأكيد على الحقوق والواجبات والتصرف السليم حيالها.

– التوجيه والتعديل فى السلوك وهذا يفضل من خلال التصرفات الجماعية .. ويفضل ذلك من خلال تجمعات الكشافة والفرق الرياضية والفنية واكتشاف المواهب وتنميتها وكذلك من خلال المجموعات الخيرية والمساعدة.

المعرفة:

هذه هى المرحلة العمرية التي يتم فيها بدايات الاكتساب الحقيقى للمعارف المختلفة وهنا يجب أن تتسم تلك المعارف بالسمات التالية.

– التدرج الطبيعى فى علوم الرياضيات.

– التدرج الطبيعى فى معرفة العلوم.

– المعارف القومية من خلال نظام المجتمع وحكمه والتاريخ والجغرافيا.

رابعًا: من ١٠ – ١٣ سنة

السلوك:

وفى هذه المرحلة السنية يجب التأكد علي أهمية اكتساب صفة المواطنة الصالحة والمحافظة على القيم والمثل العليا والأخلاق.

المعرفة:

وتتمثل مجموعة المعارف المكتسبة فى:

– ما سبق من إدخال مواد العلوم الإنسانية والقومية.

– التدرج فى الرياضيات والعلوم.

– إدخال معارف جديدة.

* IT بشقيها S.W ، H.W.

* العلوم التجارية البسيطة والأعمال المكتبية.

خامسًا: من ١٤ – ١٧ سنة

السـلوك:

وفى هذا الفترة السنية يجب أن نبدأ مرحلة إعداد الشباب لمواجه الحياة من كافة النواحي.

وتبدأ هنا ظهور قدرات الطالب سواء العلمية أو الأدبية أو الرياضية .. وتتركز المعارف السلوكية على معنى المواطنة الرشيدة وتكوين شباب الوطن الواعي القادر علي حماية أرضه ورفع لوائه بما فى ذلك قيم الاعتزاز بالنفس والعزة والإباه.

المعرفـة:

- إذا كان سيبدأ التشعيب فيراعي فى المواد أن تكون العلوم الإنسانية مصاحبة لكل شعبة.
- كما أنه تحدد المواد حسب كل شعبه بحيث ينتهى باكتساب مهنة معينة سواء فى مجال المهن (علما بأن الأعمال العلمية والهندسية تعتبر مهنة لا فرق بينها وبين المهن الدنيا) أو الإدارة والتجارة والزراعة والصناعة. وهذا يحتاج مساندة الإعلام فى إبراز قيمة وأهمية المهن الدنيا وأنها لا تقل قيمة وأهمية عن غيرها من المهن حتي فى التعامل المادى داخل الدولة من رواتب وحوافز ورعاية صحية وخلافه ... إلخ.
- وتعتبر هذه الشهادة صالحة ومعتمدة للعمل فى جميع أجهزة الدولة سواء الحكومية أو المؤسسات والقطاع الخاص بما فيها قوانين التجنيد والخدمة العامة.
- وأن تبدأ هذه المرحلة على أربع سنوات بمجموع تراكمى على أن تقسم كل سنتين إلى جزء أول وجزء ثانى.
- وتقسيم الخريجين هنا إلى ثلاث فئات:

طلاب حاصلون علي درجات تتراوح ما بين:

أ) ٩٠ – ١٠٠%

ب) ٧٥ – ٩٠ %

ج) ٥٠ – ٧٥ %

وذلك فى شهادة إتمام الإعدادية ويكون بامتحان قدرات مضافا إلى أعمال السنة.

فئة (أ): وهم طلاب لهم حق الالتحاق بالجامعات بامتحان قدرات ودراسة أربع أو خمس سنوات متتالية.

فئة (ب): وهم طلاب لا يحصلون على أكثر من ٩٠% وهؤلاء يتمون دراسة الجزء الأول والثانى من التوجيهية ويتجه الخريج إلى الدراسة بإحدى الكليات والمعاهد المتوسطة لمدة سنتين .. وبعد العمل لمدة سنتين بعد التخرج يمكنه الالتحاق بالكلية المناسبة وذلك بامتحان قدرات.

فئة (حـ): وهم الطلاب اللذين لم يحصلوا على أكثر من ٧٥% ولهم حق دراسة العامين الأولين من الدراسة التوجيهية (الجزء الأول) وهى دراسة حرفية ومهنية.

ويعمل الخريج بعدها كمساعد لمدة سنتين ويسمح له بعد سنتين من العمل بتكملة دراسات مناسبة فى مجال عمله بالتقدم إلى المعاهد المتوسطة المعنية بامتحان قدرات.

ويكون التحاقهم بالكليات والمعاهد بامتحان مستوى تفرضه كل كلية بكل جامعة أو الحصول علي تقدير فى مادتين أو ثلاثة مؤهلين لكلية بالمستوى الرفيع دون التقيد بشرط المجموع وفى هذا قضاء على رعب الثانوية العامة التى تؤرق الطلاب وترهق الأسرة بكل مستوياتها والاستمرار وإعطاء الفرصة فى تربية النشء فى أهم حلقة من حلقات سن الشباب وبذلك يستطيع كل دارس الإلتحاق بالمدرسة التى يفضلها ويهواها بشرط تأهله واجتيازه اختيارات الكليات المختلفة.

تقسيم المراحل:

أ) مرحلة الحضانة (٤ – ٥ سنة) وهى لا منهجية وليس لها عدد من السنوات.

ب) مرحلة التعليم الأساسى (٦ – ٩سنة) وهي أربعة مراحل

ولكن نجمع المرحلة (أ) + (ب) لنكون ٦ مراحل ويقسم تعليمياً كل ثلاث مراحل مستقلة عن الأخرى.

ح) مرحلة الأعداد (١٠ – ١٣ سنة) وهي أربعة مراحل

د) مرحلة التوجيه أربعة مراحل: وهى أهم المراحل لأنها من خلال هذه المرحلة يستطيع الدارس أن يزاول مهنة ويكمل دراسته فى الوقت نفسه كل مرحلة إلى جزئيين:

الجزء الأول: من ١٤ – ١٥ سنة (٢ سنة)

الجزء الثانى: من ١٦ – ١٧ سنة (٢ سنة)

وهى أربعة مراحل علي جزئيين بحيث يتم الخريج فيها (١٦ سنة) فى الجزء الأول و(١٨ سنة) فى الجزء الثانى.

الجزء الأول:

وفيها يتخرج الخريج وقد اكتسب حرفه يتكون فيها المزارعون والصناع وتتحدد هذه الفئة حسب البيئة والمجموع والتكوين البدنى – ويعمل لمدة سنتين كمساعد بالمهنة يمكنه بعدها مواصلة تعليم أعلى إن شاء بحيث يجتاز امتحان المعهد الذى يريد الالتحاق به.

مدرسة الكهرباء – الحدادة – الخراطة – النجارة – السباكة – الحلاقة – الزجاج– الطباعة– السيارات – السائقين – النسيج –التعليب – الصناعات البلاستيكية – الحياكة – الزراعة .. غيره.

الجزء الثانى:

وفيها يكمل الطالب شهادة التوجيه ويطبق عليه نظام ما سبق شرحه فى البند السابق. ويستطيع الطالب كذلك فى نهاية هذا الجزء أن يلتحق بالعمل أو أن يكمل دراسة أعلى بالجامعة إن حصل على مجموع درجات معينة واستطاع فى الوقت نفسه أن يجتاز اختبارات القبول بالكلية التى يريد الالتحاق بها ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة

أنها مرحلة منتهية ومؤهلة للعمل يحصل بعدها الدارس على شهادة معتمدة للعمل فى مؤسسات الدولة المختلفة أو القطاع الخاص، وكذلك يعامل على أساسها فى أمور التجنيد والخدمة الوطنية والعلاج وخلافه وينشئ لها توصيف نقابى فى كل نقابه.

مدرسة التجارة – الحقوق – الطب – الإعلام – المعلمين – العلوم – الزراعة – التربية الرياضية – التربية الفنية – السياحة – الصيدلة – الآداب واللغات – الكمبيوتر – الهندسة .. وغيره.

أسلوب التقييم والنقل:

- يتبع عدد الساعات المعتمدة شرط أساسى للنقل من مرحلة إلى الأخرى.
- يقسم العام الدراسى إلى أربعة أجزاء – كل جزء عبارة عن ١٢ أسبوع وبذلك يكون العام الدراسى ١٢ × ٣ = ٣٦ أسبوع صافى بدون أى إجازات.

  تكون الـ ١٢ أسبوع بحيث ١٠ أسابيع دراسة ومراجعة والأسبوع الحادى عشر اختبارات وأجازة قصيرة بين كل قسم والأخر مدته أسبوع.

  أى أن العام الدراسى مكون أربعة أجزاء وهم قسم الخريف وقسم الشتاء وقسم الربيع وقسم الصيف وكل قسم ١٢ أسبوع على أن تكون الدراسة فى أسابيع الخريف والشتاء والربيع أما الصيف فله أنشطة أخرى.
- يخصص ٥٠% من الدرجات علي أعمال السنة وتقييم الطالب على ٤ بنود وهى السلوك، المشاركة والتفاعل ثم سؤال الاختبار والواجب المنزلى.
- يتم عمل اختبار بسيط (Quiz) كل أسبوعين.
- كل اختبار بسيط يحسب بـ١٠% (من اختبارات ٣٠%) + نهاية الجزء ٢٠% لكل جزء بحيث يكون الإجمالى (١٠٠%)
- يحدد مستوى الطالب من خلال مجموع الأربع أجزاء المتتالية.
- وتكون التقديرات عامة أ ، ب ، حـ ، د ، هـ ، ى وهى ما بين ١٠٠% إلي ٥٠ %

- يعتبر الجزء الدراسى أو الربع سنوى وحده منفصلة فى المواد والتقييم بحيث لا يعاد تقييم الطالب فيما سبق أن درسه .. إلا أن المواد التراكمية تكون بنسبة ٨٠% من الدروس الجديدة و ٢٠% من الدروس السابقة والمتعلقة بنفس الدروس.
- يطبق هذا النظام حتى المستوى الأنثى عشر فى التعليم ما قبل الجامعى.

التدريب:

يجب أن يكون هناك تدريب مستمر للمدرسين وأن تكون موضوعات التدريب مرتبطة بالترقى وكذلك تكون هناك تدريبات تنشيطية لموضوعات سبق الحصول عليها.

كما يجب وضع برنامج خاص لتدريب الإداريين ونظار المدارس بصفة دورية .. بحيث يكون ترقى المدرسين والنظار إلى الدرجات الأعلى من خلال دورات تدريبية يعقد بعدها امتحان يحدد مدى استفادته من الدورة وكذلك من خلال تقارير التقييم فى نهاية العام الدراسى والذى يكتبها الموجه والناظر ومكتب المتابعة بواسطة نموذج التقييم.

البحوث والمتابعة:

ينشأ لكل ٢٠ – ٣٠ مدرسة إدارة بحوث ومتابعة وهى تقوم بمعاونة المدارس وتطويرها فى مجال المناهج والأسئلة والأنشطة وتدريب المدرسين ومتابعة الأعمال المدرسية من تنفيذ للتدريس والتقييم.

يتم إنشاء مكتب للمتابعة فى كل مدرسة وهو حلقة الوصل بين المدرسة وهذه الإدارة .. وهذه الإدارة واجبها المعاونة أكثر منها تفتيش واصطياد أخطاء.

أن بناء التعليم هى منظومة متكاملة من حيث دراسة المجتمع واحتياجه للقوة البشرية واختيار المواد وتنفيذ أسلوب تقييم مبسط وإطلاق مبدأ إطلاق الفرص وإتاحة الفرص من خلال تكافؤ الفرص كل هذا مغلف بصور من الأنشطة العامة والأنشطة الثقافية والعلمية والتى تساعد على تربية نشء يعتز بقوميته ووطنه ودينه.

وهنا يجب أن يظهر دور الدولة فى توفير الإمكانيات المادية والبشرية لكل مدرسة وهذه الإمكانيات تختلف من محافظة لأخرى فمحافظات الدلتا مثلاً تحتاج إمكانيات زراعية وأن تهتم مناهجها بتقديم كل مقومات هذه المهنة، وكذلك محافظة البحر الأحمر تهتم مدارسها بإعداد المرشدين السياحيين، والطهاة، وعمال التنقيب عن المعادن والبترول، ومهارات الصيد والصناعات القائمة على الأسماك وحفظها وتغليفها، ومحافظة دمياط مثلاً تهتم مناهج مدارسها بتقديم كل جديد فى مجال الأثاث والديكور فى الأخشاب والزجاج وغيرها.

مما سبق ينصح أن لا تكون المناهج الدراسية موحدة وإنما تختلف من محافظة لأخرى حسب احتياج سوق العمل بها مع وجود قدر مشترك من الدراسة الموحدة بالنسبة للغات والدين والتاريخ والجغرافيا وهى ما تسمى بالمواد القومية، كذلك هناك دور فعال ومؤثر لوسائل الإعلام لنشر هذا الفكر الذى يساوى بين جميع المهن من حيث الاحترام والتقدير .. فالعامل دوره المؤثرة والفعال تماما مثل الوزير والعالم والقائد.

كذلك تقع على الدولة مسئولية توفير الميزانية التى تساوى بين جميع الخريجين ولا تفرق بينهم حسب نوعية المهنة فالمهن كلها سواء، وكذلك دورها فى توفير الميزانية الخاصة بتدريب الكوادر من معلمين ومديرين وإداريين.

ذوى الاحتياجات الخاصة:

وهى فئة من الأطفال فى احتياج للرعاية أكثر من الأفراد الأسوياء – وكلما كان التعليم مبكرًا كان العلاج أسرع وهنا يجب إطلاق مبدأ إتاحة الفرص بحيث يكون هناك تبسيط فى المواد والتقييم والدراسة.

وينقسم ذوى الاحتياجات إلي قسمين:

١. التنمية الفكرية:

وهى فئة تحتاج لمنهج خاص والمطروح حاليًا يوافى تماما الاحتياج المطلوب.

٢. صعوبات التعلم:

وهى أما صعوبة نفسية أو بدنية أو ذهنية وهى حالات تنضم للفصول العادية .. ولكن يمكن أن تنفصل فى حصص معينة لإضافة تعليم خاص يساعد الدراسة العادية.

إلا أنه فى الحالتين يجب أن يأخذ الدمج أسلوب المعيشة والحياة داخل المؤسسات التعليمية.

وعموما فإن فى هذا الموضوع دراسات وأبحاث وتجارب يجب تطبيقها.

الفهرس

كلمة للمؤلف ٣

المقدمة ٤

النظرية والثقافة..... ٨

ماهو التعليم ١٠

الغرض من التعليم ١٤

أنواع التعليم ١٦

الدولة والتعليم ١٩

مثلث التعليم ٢٤

التقويم والامتحانات ٣٥

الشهادات الأجنبية ٣٩

التوصيات ٤١

الترجمة (التعليم والأبداع) ٤٢

منظومة بناء التعليم ٤٦